التطورات السياسية الداخلية في باكستان ١٩٧٧-١٩٨٨

أ. م. د. سبلة طلال ياسين
جامعة البصرة – كلية الآداب

الملخص

اعتلى الرئيس ضياء الحق السلطة في باكستان بانقلاب عسكري ضد ذو الفقار علي بوتو في الخامس من تموز عام ١٩٧٧ وقال عند اعتلائه السلطة انه ليس لدية طموح في البقاء في السلطة وانه راغب بتسليم السلطة للشعب إلا إنه استمر بالسلطة وطبق سياسته الإسلامية وفرض الأحكام العرفية ووضع العقوبات ضد كل من يخالف تعاليم الإسلام كشرب الخمور والسرقة وعدم دفع الزكاة وغيرها من الحدود الأخرى وعدل دستور عام ١٩٧٣، ووقفت الأحزاب العلمانية ضد نظامه الاسلامي إلا إنه أضطر اخيراً إلى رفع الأحكام العرفية في ١٩٨٥/١٢/٣٠، وشكل حكومة وبرلمان وكانت الحكومة برئاسة محمد خان جونجو إلا إنه أقالها عام ١٩٨٨ وحدد موعد لإجراء الانتخابات في اب ١٩٨٨ إلا إنه توفي في حادث تحطم طائرته في ١٧/آب/١٩٨٨.

الكلمات المفتاحية: باكستان، ضياء الحق، الاحكام العرفية، بناظير بوتو.

Domestic Political Developments in Pakistan 1977-1988

Asst Prof Dr. Sablah Talal Yaseen
University of Basrah- College of Arts

Abstract

Zia Al- Haq seized the power in 5th of July, 1977 through a coup against DhuAl-Faqar Ali Bhotto. He said, then that he was not ambitious to rule and he world give power to peole. But he Continued in power and imposed the marital laws and applied his Ialamist policy. he Assigned penalties to those who deviated from leaming of Islam like druggists, thieves… etc. He imposed givings (ZaKat) and revised the constitution and finished the activity of the secural parties who worked against his Islamic regime. Under the public and governmental pressure, he was obliged to end the end the marital laws and formed a government and a parliament headed by Jujino but he dismissed it in 1988 before his death in a plan crash in 17th of August, 1988.

Keywords: Pakistan, Zia ul-Haq, Marttial Law, Bhutto Benaiz.

المقدمة:

شهدت باكستان خلال المدة ١٩٧٧-١٩٨٨ مجموعة من الأحداث الداخلية تمثلت بمجئي ضياء الحق الى السلطة، فقد قاد الجنرال ضياء الحق انقلاباً عسكرياً ضد الرئيس ذو الفقار علي بوتو في الخامس من تموز ١٩٧٧ مدعياً انه ينقذ البلاد بعد الاضراب السياسي خلال عهد ذو الفقار علي بوتو. وفي اليوم الاول لاستلامه السلطة أعلن الأحكام العرفية ووعد بأعطاء السلطة إلى ممثلي الشعب المنتخبين بعد تنظيم انتخابات حرة وحدد لها ثلاثة أشهر إلا إنه مع مرور الوقت أخذ يماطل في الموعد الذي سبق وأن حدده إلى وفاته في حادثة سقوط الطائرة في السابع عشر من آب ١٩٨٨ .

تميزت مدة حكمه بأحداث داخلية وخارجية ، فالأحداث الداخلية تمثلت بتطبيق سياسته الاسلامية والتي عرفت بالأصولية الامية التي منع فيها الربا وشرب الخمور والزنا وأوجب الاجراءات الصارمة لكل من يتحدى ذلك مستنداً في آراءه على افكار أبي الاعلى المودودي ، لمٌ تقابل تلك الأفكار بعين الرضا من كافة الأحزاب السياسية وخاصة تجمع إعادة الديمقراطية الذي وقف ضدها كما وقف ضدها آخرون . فما هي تلك السياسية الاسلامية التي طبقها بعد استلامه السلطة وهل حققت السلام والاستقرار في باكستان وأضحت باكستان خلال تلك المرحلة المدافع الأول عن سياسته الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد الاحتلال السوفييتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ ،مما سبب لباكستان الكثير من التبعات وجعل وضعها الداخلي غير مستقر.

الوضع في باكستان قبل انقلاب ضياء الحق:

كان لفقدان الثقة التي أوجدها نظام ذو الفقار علي بوتو[١] أثره الفاعل في ظهور الحركة الاسلامية في باكستان على الرغم من أن الأساس الذي قامت عليه دولة باكستان كان دينياً لأجل التخلص من السيطرة الهندوسية ، وقد قاد هذا العمل الزعيم المسلم محمد علي جناح[٢] عندما أنشأ دولته في الخامس عشر من تموز ١٩٤٧ ، إلا أن الذين جاءوا بعد محمد علي جناح لم يسيروا على نهجه في بناء دولته، إذ تعرض ليقانت علي خان[٣] الذي خلف محمد علي جناح إلى الاغتيال في روالبندي في آب ١٩٥١ وحصل أول انقلاب في باكستان عام ١٩٥٨ وهو انقلاب محمد ايوب خان[٤] لغاية عام ١٩٦٨ وتولي يحيى خان[٥] الحكم ١٩٦٨-١٩٧١ وصولا الى بوتو الذي استلم السلطة عقب هزيمة الجيش الباكستاني وشطر باكستان الى نصفين وأسر أكثر من ثلاثة عشر الف جندي[٦].

في وسط هذه الظروف وصل ذو الفقار علي بوتو الى السلطة في ٢٠ كانون الاول ١٩٧١ وأصبح في الوقت نفسه مديراً للاحكام العرفية [٧] .وقد واجه بوتو منذ بداية مجيئه مشكلة تشكيل الحكومة المركزية إذ كانت الأغلبية المؤيدة له في إقليمي البنجاب والسند ، أما في اقليم الحدود الشمالية الغربية وإقليم بلوشستان فكان حزب عوامي الوطني [٨] بزعامة ولي خان وحلفائه من جماعة علماء الإسلام بزعامة مولانا مفتي محمد رئيساً لوزراء إقليم الحدود الشمالية الغربية وكان أول رجل دين يتولى منصب سياسي في اقليم الحدود الشمالية الغربية [٩] .

الا ان الموقف تغّير بعد اغتيال محمد شيربانو أحد قادة حزب الشعب الباكستاني في إقليم الحدود الشمالية الغربية وذلك بأنفجار قنبلة في حرم جامعة بيشاور ليزيد من الأزمة، وجرى اتهام حاكم بلوشستان غوش باكشس بيزنجو ورئيس وزرائه عطا الله منجال بتنظيم ميليشيات عسكرية لاستعمالها ضد حزب الشعب الباكستاني في منطقة لاسبيلا في ساحل مكران ولهذا السبب أقيلت حكومة الأقليم لتحل محلها حكومة من حزب الشعب . وأمام ذلك فقد قدم مولانا مفتي محمد استقالته من رئاسة وزراء إقليم الحدود الشمالية الغربية [١٠] أمام ذلك دعى ذو الفقار علي بوتو الجنرال تيكا خان للقضاء على المظاهر المسلحة ممثله بالمليشيات وبرر بوتو ذلك على انه في حاله حرب مع القوى المعادية، وذكر أن جبهة تحرير البلوش هي مصدر رئيسي للقلق ودفع هذا الامر إلى التصادم بين الحاكم البلوشي مير غاوس بخش خان وبيرنجو وعبد الغفار خان الذين مثلا تحالفاً بين بشتوني وبلوشي ضد بوتو ولهذا أمر بوتو بأعفاء بيرنجو ونصب خصمة بدله وهو نواب أكبر بوغني وكذلك أبعد الوزير الأول البلوشي كحاكم لولاية الحدود الشمالية الغربية وبذلك فقد انتهى الإخفاق بين حزب الشعب الباكستاني والأحزاب الحاكمة

على الحدود وقاد البلاد الى مواجهة سياسية وعسكرية في آن واحد في اقليمي الحدود الشمالية وبلوشستان حتى أسموه قادة الأحزاب الباكستانية ب أدلوف بوتو[١١].

لم تكن الأوضاع السياسية هي المضطربة فقط، إذ كانت الأوضاع الاقتصادية مضطربة كذلك فقد خلقت أحداث انفصال بنغلادش عام ١٩٧١ وما ترتب عليها من آثار نفسية واقتصادية على باكستان الغربية فضلا عن ارتفاع أسعار النفط خلال عامي ١٩٧٣-١٩٧٤، فضلاً عن الركود الاقتصادي لتجارة القطن[١٢].

على الرغم من سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية إلا إن بوتو سعى لعدم عودة الحكم العسكري من خلال إصداره دستور عام ١٩٧٣ الذي نص على قسم لأفراد القوات المسلحة في الوعد بالالتزام بالدستور وعدم الانغماس في أي نشاطات سياسية مهما تكن وأقدم في الوقت نفسه على تشكيل قوات الأمن الفيدرالي لضمان الأمن الداخلي في مواجهة الاضطرابات خاصه اضطراب اللغة في السند في تموز ١٩٧٢ ، وكان الهدف من إنشاء هذه القوات هي لتقليل الاعتماد على الجيش لمواجهة الاضطرابات التي قد تحدث[١٣]، لكن ذو الفقار علي بوتو حاول كسب المعسكر الإسلامي إلى جانبه فأعلن أن الطائفة الأحمدية [١٤] غير مسلمين فزاد ذلك الأمر من شعبيته لدى الأحزاب الإسلامية وكذلك عمل بوتو على دعم كل الأحزاب السياسية المختلفة [١٥] وذلك في إطار الانتخابات التي جرت في السابع من آذار ١٩٧٧ والتي ساد عليها النزاع بين حزب الشعب الباكستاني والتحالف الوطني الباكستاني الذي ظهر إلى الوجود في العاشر من كانون الثاني ١٩٧٧ والمؤلف من مجموعة من الأحزاب هي (الجبهة الديمقراطية المتحدة وجماعة المودودي الإسلامية وجماعة علماء الإسلام وجماعة علماء باكستان وحركة الاستقلال).[١٦] وقد جرت الانتخابات في موعدها المحدد وتحولت المناطق الانتخابية إلى ساحات حرب فقد سد مسلحو المعارضة أماكن الاقتراع في الوقت نفسه سمح لناخبي حزب الشعب الباكستاني الذي يتزعمه بوتو من الوصول إلى أماكن الاقتراع [١٧] . وعليه فقد حصل حزب الشعب الباكستاني على الأغلبية المطلقة بعدد مقاعد ١٥٥ من أصل ٢٠٠ مقعداً للجمعية الوطنية تاركاً ٣٦ مقعداً فقط للتحالف الباكستاني فقط ونتج عن ذلك الفوز اندلاع حركة اضطرابات واسعة مطالبة باستقالة الحكومة وإجراء انتخابات جديدة تكون تحت إشراف القوات المسلحة والسلطة القضائية دفع ذلك ذو الفقار علي بوتو الى فرض الأحكام العرفية في المدن الرئيسية في الخامس عشر من أيار ١٩٧٧ [١٨]. لقد طالب التحالف الوطني الديمقراطي بإجراء انتخابات جديدة وإعادة دستور عام ١٩٧٣ ورفع حالة الطوارئ وكان هذا ما أعلنه شيرباز خان مزاري أحد زعماء التحالف الوطني ورئيس الحزب الديمقراطي الوطني ، فما كان من بوتو إلا أن

أمر باعتقال زعماء المعارضة وهم كل من مفتي محمد وأصغر خان ونور الله خان ومولانا شاه أحمد نوراني وغيرهم مما أدى الى تدهور الاوضاع وزيادة حركة الاحتجاجات مما دفع ذو الفقار علي بوتو الى أطلاق سراحهم بعد موافقتهم على وقف التظاهرات أثناء المفاوضات[١٩].

خلال ذلك الوقت اتضح لبوتو والمعارضة أن المفاوضات تسير في طريق إيجاد آفاق ، وتم ذلك فعلاً في بداية تموز إذ أعلن الطرفين انه تم الاتفاق مبدئياً على كل الامُور المهمة ، في الوقت نفسه أعلن نواب زادة نصر الله خان إنه تم التوصل الى اتفاق في الرابع من تموز ١٩٧٧ بعد أن سحب بوتو اعتراضاته وكان من المفروض أيضا أن يوقع الاتفاق في اليوم التالي [٢٠] إلا إن الجنرال ضياء الحق [٢١] قائد الجيش الباكستاني قام بانقلاب أبيض في الخامس من تموز ١٩٧٧ وأعلن الأحكام العرفية في البلاد وكان من أسباب ذلك الانقلاب[٢٢]:

١- كان بوتو يواجه الانقلابات داخل حزبه فقد استقال السكرتير العام لحزبه وكان من أقرب المقربين له وهو مباشر حسن كما استقال إثنين من وزراء حزبه في البنجاب فضلاً عن استقالة سردار أحمد عضو الجمعية الوطنية وستة آخرين من أعضاء حزب الشعب من داخل وخارج الجمعية الوطنية وكذلك المارشال جو سفير باكستان في إسبانيا وسفيري باكستان في اليونان ومصر.

٢- كان دستور عام ١٩٧٣ مثل الدساتير التي سبقته خلال أعوام ١٩٥٦ و١٩٥٢ قدم وعوداً لمفهوم باكستان كدولة ومجتمع اسلامي وفي الحقيقة لم يكن هناك أي شيء يميز فيه باكستان كدولة إسلامية عن الدول غير الإسلامية .

٣- كان لتبني بوتو مفهوم الاشتراكية من خلال تسميته لبرنامجه بالبرنامج الاشتراكي عام ١٩٧٠ إلا إن السنوات التي تلت ذلك لم تركز على المبادئ الإسلامية التقليدية .

٤- استدعاء الجيش لإخماد حركة الاحتجاجات وسقوط ٣٥٠ قتيل قد أدى إلى تدهور الموقف واعطاء قادة الجيش الفرصة التي ينتظرونها ، فضلاً عن قيام بوتو بطرد عدد كبير من الضباط واستبدالهم بضباط أصغر رتبة وتوقع منهم أن يكونوا مدينون له إلا إنهم أدركوا إمكانية إقصائهم في أي وقت من قبل رئيس الوزراء .

٥- حصول تغيير في موقف الجيش اتجاه حكم بوتو وذلك بسبب دعوات بوتو لمواجهه المتظاهرين الذين كانوا من إقليم البنجاب في الوقت الذي جند فيه معظم أفراد الجيش من الإقليم نفسه مما أثار عداء ضباط الجيش وخاصة الصغار منهم لقتل أبناء إقليمهم.

٦- كان لتوسع بوتو بإصدار تراخيص السلاح لمؤيدي حزبه ولذلك بدأت حركة الاحتجاجات وأخذت بعض القيادات ترفض إتباع اوامر الحكومة بإطلاق النار على المتظاهرين

واستقال أربعة من الضباط برتبة بريجادنار من الجيش وبدأ كبار الضباط يخشون من التمرد في صفوف الجيش نفسه ولذلك أضطر الجيش إلى التدخل بعد فشل المفاوضات ولمنع نشوب حرب أهلية في البلاد .

٧- الطموح الشخصي للجنرال ضياء الحق وخصوصاً بعد أن تجاوز العديد من الضباط الأقدم منه بفعل دعم بوتو وثقته به وترقيته من قبل الأخير .

دور الولايات المتحدة الأمريكية في حدوث انقلاب ضياء الحق:

كانت حرب ١٩٦٥ [٢٣] نقطة تحول مهمة في تاريخ برنامج التسلح النووي الباكستاني ، فقد كان ذو الفقار علي بوتو وزيراً للخارجية وسعى إلى التسلح النووي الباكستاني لمواجهه الخطر الهندي بعد أن قطعت الهند شوطاً على طريق امتلاك قدرات التسلح نووي ، وصرح عام ١٩٦٦ ((انه اذا امتلكت الهند قنبلة نووية فسوف نصنع القنبلة النووية حتى لو أضطر الباكستانيون الى أكل العشب)) [٢٤] فضلاً عن رفض باكستان توقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ وبعد حرب عام ١٩٧١[٢٥] تبنى ذو الفقار علي بوتو برنامجاً للتسلح النووي بدعم من المؤسسة العسكرية ، وفي عام ١٩٧٣ كان ذو الفقار علي بوتو قد بدأ مفاوضات مع الفرنسيين لشراء محطة إعادة المعالجة النووية من أجل تخصيب البلوتونيوم بذريعة استعمالها للطاقة السلمية . وعند توقيع الصفقة عام ١٩٧٦ قالت الحكومة الباكستانية أنها تنوي إقامة عدد كبير من محطات الطاقة النووية لمساعدة باكستان على تلبية احتياجاتها من الطاقة لكن باكستان كانت تنقصها المواد التقليدية لإقامة تلك البنى النووية الكبيرة مما أصبح واضحاً للحكومة الأمريكية انه سيجري تحويل البلوتنيوم لأغراض عسكرية [٢٦].

بعد ذلك ناشدت الولايات المتحدة الأمريكية كلاً من باكستان وفرنسا إلغاء صفقة إعادة المعالجة النووية إلا إن ذو الفقار علي بوتو رفض ذلك فقام وزير الخارجية الامريكي هنري كسنجر (Henry Kissinger) [٢٧] بزيارة إلى باكستان في آب ١٩٧٦ لإقناع بوتو بالتخلي عن حصوله عن تقنيات إعادة معالجة البلوتونيوم وكان مما قاله وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر إلى ذو الفقار علي بوتو ((سوف نجعلك مضرب مثل رهيب)) [٢٨] كان هذا تهديداً كبيراً وواضحاً من جانب وزير الخارجية الأمريكي الإثناء بوتو عن سعيه لامتلاك الأسلحة النووية وتقنياتها .

وبعد الضغط الأمريكي استجابت فرنسا لإلغاء صفقة البيع وصرح ذو الفقار علي بوتو بعد إلغاء الصفقة أن باكستان كانت على أبواب امتلاك قدرات نووية كاملة فكل ما كنا نحتاجه هو محطة إعادة المعالجة النووية[٢٩].

اعتلاء الجنرال ضياء الحق السلطة في الخامس من تموز عام ١٩٧٧:

وفي يوم اعتلائه للسلطة أعلن ان: ((استيلاء الجيش على السلطة ليس مهمة مريحة لان القوات المسلحة في باكستان تريد ان تبقى الادارة في البلاد في أيدي ممثلي الشعب الذين هم الاسياد الحقيقيون ويمارس هذا الحق من خلال ممثلية المنتخبين الذين تختارهم البلدان الديمقراطية في الانتخابات من مدة لأخرى))[٣٠].

وأضاف قائلاً ((إنه ليس لدينا أي طموح ولا لأي أحد في الجيش أن يتخلى عن مهمتنا كجنود اضطررت للتقدم لملئ الفراغ الذي أحدثته الأحزاب السياسية قبلت بالتحدي كجندي مخلص للإسلام هدفي الوحيد هو تنظيم انتخابات حرة وعادلة في تشرين الأول وبعد الاقتراع ستنتقل السلطة إلى ممثلي الشعب المنتخبين أُقسم بأنني لن أخالف هذا الترتيب خلال الثلاثة أشهر القادمة سوف لن أشتت طاقاتي وصلاحياتي كرئيس للإدارة العامة للأحكام العرفية نحو أي شي آخر، ولكني أشعر بقوة بأن بقاء هذا البلد يكمن في الديمقراطية والديمقراطية فقط)) [٣١] .

أتضح من خلال الخطاب الأول للرئيس ضياء الحق أن استيلائه على السلطة هو من أجل نقل السلطة إلى ممثلين من قبل الشعب والتخلي عن المنصب لهم لاسيما بعد إجراء الانتخابات بعد ثلاثة أشهر من استلامه للسلطة وقد قسم على ذلك كتأييد لعمله المقبل وكان علية ان يفي بوعده امام الشعب في تحول السلطة إلى الشعب عن طريق الانتخابات ، والظاهر أيضا أن ضياء الحق كان لا يعتزم البقاء طويلًا في السلطة وكان يرغب بتسليم السلطة وكان هذا ما يرنو إليه في تلك المرحلة.

بعد استلام ضياء الحق للسلطة طبق سياسته الاسلامية والتي عرفت بنظام المصطفى وإن السبب الذي دفعه لذلك إضفاء الشرعية لحكمه خاصة انه كانت توجد أحزاب إسلامية في باكستان وحدث تجمع لتلك الأحزاب مع بداية عام ١٩٧٥ عندما أعلن بوتو عدم شرعية الأحزاب السياسية المنتمية الى اصول عرقية في إقليمي الحدود الشمالية وبلوشستان فكان قصد ذو الفقار علي بوتو هو حزب عوامي الوطني فضلاً عن أن بوتو لم يكن يريد أن يكون هناك تحالف بين حزب الشعب الباكستاني والمعارضة السياسية لقوة إمكانات حزب الشعب في البنجاب والسند باستثناء كراتشي وبعض مناطق الحدود الشمالية الغربية [٣٢] .

وبعد فوز حزب الشعب الباكستاني في انتخابات عام ١٩٧٧ أدى ذلك الى تجمع الأحزاب الاسلامية جميعها ضده ذلك الأمر شجع ضياء الحق على القيام بانقلابه في الخامس من تموز ١٩٧٧ مما خلق ساحة سياسية وتأييد جماهيري لتلك الأحزاب فما كان من الجنرال ضياء الحق إلا الاستفادة من تلك الأحزاب ورفعه شعارات إسلامية كمحاولة منه لإضفاء الطابع الإسلامي على انقلابه [٣٣]، ولا ننسى إن الإسلام كان السبب الرئيس في نشأة دولة باكستان[٣٤].

وأصبح الإسلام أيضاً في رأي الجنرال ضياء الحق السبب الرئيسي لنهضة باكستان، فقد كان ضياء الحق مسلماً ملتزماً وعليه فقد أثرت عقيدته على أفعاله ولم يكن ينظر إلى الأصولية الإسلامية في الأحزاب الإسلامية كمشكلة بقدر ما أثارت الأحزاب العلمانية المشكلة الكبيرة بالنسبة الية فهي المسؤولة عن عدم الاستقرار الدائم في باكستان وكانت هذه الاحزاب وقيادتها هم الذين خانوا الامة [٣٥].

فقد كان الإسلام من أحد الأسباب التي دعت الجنرال محمد ضياء الحق إلى اعتماده في إعادة خلق دولة باكستان كدولة إسلامية متماشياً مع روح الأمة التي رغب لها ان ترفع معنوياتها لأن باكستان كانت تعاني من وضع صعب لم تمر به منذ الاستقلال عام ١٩٤٧ ، وكان أحد أسباب ذلك الفشل هو اعتماد النموذج الأوربي وكذلك الاعتماد المستمر على الأجانب كل ذلك ساهم في عدم وجود عقلية مسلمة تستطيع تمثيل الباكستانيين نحو الاسلام الصحيح[٣٦].

أمام هذا الوضع كانت ردة الفعل لدى الجنرال ضياء الحق هو رفضه للأحزاب السياسية لأنها لا تتماشى مع تعاليم الإسلام ووجدها بأنها غير ضرورية في الظروف التي تتطلب التمسك بأسس التضامن الاسلامي [٣٧] .

لذلك فقد وجد في نظامه الإسلامي أو ما سمي بنظام المصطفى الذي يذكر بحكم الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) وسيلة لتضميد جراح باكستان إذ عمل هذا النظام على دمج المبادئ الأخلاقية ذات الأصول الدينية مع البنى السياسية والاجتماعية وفي ضمن هذه الإيدلوجية قدم الإسلام المبادئ المطلوبة في الوجود الدنيوي من خلال القرآن الكريم والحديث النبوي، ولذلك فليس هناك حاجة للاعتماد على مصادر أخرى للقّيم السياسية، وكان لاتخاذ الجنرال ضياء الحق هذه المبادئ الاسلامية من خلال إعجابه بأبي الاعلى المودودي[٣٨] وقد هيأ للشارع الباكستاني وجود مثل هذا الطرح من خلال حاله التشويش في الشعب نفسه ومحاكمة بوتو وطروحات حزب الشعب الباكستاني بالاشتراكية فضلاً عن طرح فكرة أن بوتو كان فاسداً وأن وجود حكومة إسلامية حقيقية ستمنع بالمستقبل تسرب الفساد إلى سياسة باكستان[٣٩].

أما عن سياسة أبي الأعلى المودودي هو الحصول على رأس المال السياسي من خلال تأسيسه لحزب سياسي هو جماعة الإسلام [٤٠] وهكذا فإن ايدولوجيته امتزجت بنظريته السياسية، وفي حال عقد مقارنة بين ضياء الحق وأبي الأعلى المودودي نجد أتفاق الإثنين على إن الإنسان وكيل الله ليعمل طبقاً لتعليماته وإرشاداته ويعطي هذا الدور للأمير في حين نظر ضياء الحق إنه يجب على الأمير قيادة شعب باكستان نحو طريق الإسلام في الحياه من خلال تنفيذ نظام الحكم الإسلامي [٤١] .

وقد اتفق مع المودودي على وضع سلوكيات أخلاقية محددة لأركان الاسلام المختلفة وتضم كل من الصلاة والصوم والزكاة والحج والجهاد وقد وصفها في نظامه الإسلامي بوصفها مزيج ممنهج وقنن لهذه الأركان الأساسية المبدئية في الحكم، أما عن كيفية التعامل مع الكيانات غير الإسلامية فكان هدف المودودي هو مقاومة التعامل مع الكيانات التي يوجد فيها عبارة المرء للمرء أو تشجيع مثل هكذا نظام وقد اعتمد ضياء الحق في وضع قوانينه الإسلامية على مصادر الإسلام فقط [٤٢] . لقد تشابهت آراء وأفكار الرئيس ضياء الحق مع آراء وأفكار أبو الأعلى المودودي وجعلها جزءا أساسيا من سياسته الإسلامية في باكستان .

أما عن سياسه ضياء الحق الإسلامية والتي أعلنها في العاشر من شباط ١٩٧٩ فقد وضع العقوبات الإسلامية المعروفة بالحدود لأربعة أشكال من الجنايات وهي شرب الخمور والزنا والسرقة والادعاء كذبا بالزنا (القذف) [٤٣] .

وحسب الحدود يمنع منعا باتاً شرب المشروبات الكحولية ما عدا لغير المسلمين لأغراض الاختلافات الدينية وللأجانب ضمن حدود السفارات والسكن وكذلك يمنع صناعة وحيازة وشراء وبيع واستيراد وتصدير الكحول وفي حال شرب الخمر بالنسبة للمسلمين فيتعرضون للجلد ثمانين جلدة للمسلمين، أما غير المسلمين يجلدون ثلاثين جلدة أو حبس صارم لمدة ثلاث سنوات أو كلاهما ويقضي لذلك شهادة شاهدين [٤٤].

أما الزنا فتكون عقوبته الرجم حتى الموت وكانت تتم عملية الرجم بالحجر عن طريق أول شاهد عيان لذلك الفعل ويتم إطلاق النار أثناء عملية الرجم وهذا الأمر ساري على الرجل والمرأة ما لم يتم هذا الفعل قد تم بالقوة من الرجل ضد رغبة المرأة ويكون المطلوب لتنفيذ الحكم شهادة أربع شهود عيان لاثبات جريمة الزنا ويجب أن يكون الشهود صادقين وغير كاذبين مع اقتناع القاضي بشهادتهم ، أما في حالة السرقة فقد اهتم القانون بجريمة السرقة أذ تقطع اليد اليمنى للشخص السارق، أما أذا سرق الشخص نفسة مرة ثانية تقطع كفة اليسرى، أما الذي يعتاد على السرقة يسجن مدى الحياة [٤٥] .

أما عن القذف فهو الادعاء بالزنا كذباً على شخص آخر للإضرار بسمعته والمطلوب لكي يطبق ذلك شهادة أربع مسلمين بالعين معروفين بصدقهم لو ثبتت الجريمة يتم فرض عقوبة أو غرامة أو سجن كذلك يشمل الاتهام الباطل بالزنا للزوج لزوجته وغالباً ما يكون من الصعب إثبات ذلك ، فإن القانون حسب تعاليم القرآن يجب أن يحلف الزوج أربع مرات بأن تهمة الزنا تمت لزوجته وان يقول في المرة الخامسة أن لعنة الله العظيم تقع عليه لو انه كاذب ، من جانبها يمكن للزوجة أن تنفي هذا الادعاء بأن تقسم أيضاً أربع مرات وتقول أن الاتهام ضدها كاذب وأن لعنة الله العظيم ستقع عليها إن كانت كاذبة [٤٦].

وإن ادعاء الزوجة ذلك يسقط عنها إبطال ادعاء الزوج وإنهاء الزواج بين الطرفين لأنهما قاما بادعاءات جدية ضد أحدهما للآخر ولو أن المرأة قبلت بالاتهام فستلحق بها عقوبة الزنا حسب الحد ولو ثبت أن ادعاء الرجل كاذب خاطئ فستلحق به العقوبة عن جناية القذف [٤٧] .

ومن ضمن القوانيين الإسلامية ايضاً التي تم إدخالها خلال عهد ضياء الحق هي الزكاة وتسمى ضريبة الفقراء والعشر وهي الضريبة المفروضة على الإنتاج الزراعي وتم في الواحد والعشرين من حزيران ١٩٨٠ تم تشريع هذين القانونين وكان الهدف منهما مساعدة المحتاجين وادخال النظام الاقتصادي الاسلامي للبلاد[٤٨].

وتكون الزكاة إجبارية ولكل مسلم وذلك باقتطاعه من حسابه المصرفي أذ تفرض على حساب التوفير في حين تعفى الحسابات الجارية من ذلك ، أما المسلمين الذين لا يدخرون في البنوك فكانت الدولة تتوقع منهم دفع الزكاة طوعاً على ممتلكاتهم خارج البنك ، أما ضريبة العشر فكانت تأخذ من مالك الأرض الزراعية نقداً أو عيناً باستثناء من لا يملك أقل من ٩٤٨ كغم من القمح لدفع العشر وفي حالة صاحب الأرض رجل فقير فإنه سيعفى من دفع العشر [٤٩].

وقد تصدى الشيعة لقوانين العشر والزكاة ومثلتهم حركة تنفيذ الفقه الجعفري التي تأسست عام ١٩٧٩ بقيادة عارف الحسين وتلاه إجتماع آخر للشيعية عقد في تموز ١٩٨٠ في إسلام آباد اعتبروا فيه مرسوما الزكاة والعشر معارضاً لتعاليم طائفتهم وأدى ذلك إلى مواجهات دموية أجبرت حكومة ضياء الحق على السماح بعدم السماح لأخذ أي مبلغ من الشيعة [٥٠]. كما أن ضياء الحق أدخل نظام الصيرفة دون فائدة منذ الأول من كانون الثاني ١٩٨١ أي إنه ابتعد عن التعامل بالربا وأدخل بدله نظام التشارك بالربح والخسارة [٥١] . فيقوم البنك باستثمار الاموال التي يودعها الافراد في مختلف المشاريع الصناعية والتجارية ويبلغ صاحب الحساب بربح أو خسارة البنك في نهاية السنة وتسمى تلك العملية بالمضاربة [٥٢].

يتضح من ذلك أن الجنرال ضياء الحق عمل على تطبيق النظام الإسلامي فيما يتعلق بالمعاملات التي تجريها البنوك عن نظام الفائدة الربا مقابل مبدأ الربح والخسارة واعتماد البنوك في معاملاتها على استثمار أموال الأشخاص طبقاً للربح والخسارة أي إنه أراد تطبيق ما جاء به القرآن الكريم كما في قولة تعالى :((وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله)) سورة البقرة الاية (٢٧٥).

ضياء الحق ودستور عام ١٩٧٣:

اعتبر ضياء الحق دستور عام ١٩٧٣ جامداً لأنه ليس فية آلية لإجاد التوازن في سلطة عمل رئيس الوزراء، ولتحقيق التوازن فقد خول ضياء الحق نفسه لتعديل الدستور عام ١٩٨١، وقد واجه صعوبات منها السلطة القضائية فقام بتطهيرها أولاً وأعاد صياغة دستور عام ١٩٧٣ [٥٣] وكان غرضه من تعديل الدستور هو تطهير السلطة القضائية واعطاء السلطات التنفيذية المهمة رئيس الوزراء بما في ذلك صلاحية تعيين مسؤولي الدولة الرئيسين مثل رؤساء أصناف الجيش وحكام الولايات والمفوضية العليا للانتخابات، وشمل التعديل أيضاً حكام المحكمة العليا الذين كان من المفترض أن يشرحوا ويفسروا قانونية السلطات الرئاسية[٥٤].

وكانت أهم التغييرات التي وضعها الجنرال ضياء الحق في تعديله الدستوري المؤقت هي تعيين مساعد للرئيس ليكون بمثابة مدير للأحكام العرفية وتكوين مجلس إتحادي ومجلس شورى يضم أعضاء يختارهم، وأدخل مواد ذات صلة بالقضاء ليكون تحت سلطته فيمكن للمحكمة العليا نقل القضايا الى محكمة عليا أخرى بتحديد المقاعد الرئاسية والهيئة الدائمة في المحاكم العليا كما يكون للرئيس صلاحية تعين القضاة في المحاكم العليا وغيرها في حين تحتفظ المحكمة العليا بكتابة التشريعات فإنه يمكن لسلطات الأحكام العرفية إصدار أوامر ومراسيم تابعة ولاحقة [٥٥]

كما يمكن للأحزاب السياسية العمل عندما يعاد العمل بقانون الأحزاب بعد تسجيلها في مفوضية الانتخابات عام ١٩٧٩وتستعد كل الأحزاب السياسية الأخرى لتحل الاحزاب القديمة ، فضلاً عن إلغاء اي قوانين مهمه قبل تموز ١٩٧٧، ونصت أيضا التعديلات التي وضعها ضياء الحق للقضاة على إداء قسم للرئيس وأحياناً لا يعطي لهم الرئيس القسم ولا يستلم القاضي المنصب [٥٦].

اتضح من ذلك إن الذي قصده ضياء الحق هو جعل السلطة القضائية بيده على عكس المفروض هو جعل السلطة القضائية فوق الجميع وهذا يؤدي إلى نتيجة جعل الرئيس محمد ضياء الحق هو رئيس دكتاتوري وأطلاق يده في مؤسسات الدولة كافة وجعلة قي الوقت نفسه خارج السلطة القضائية وإطلاق يده على مفاصل الدولة كافة دون رقيب فكان الحاكم الأوحد

للبلاد. أما فيما يخص المرأة فقد ضمن التعديل الثامن خرقاً واضحاً لحقوقها وفقا للمادة ٢٥ من الفقرة الثانية في دستور عام ١٩٧٣ لن يكون هناك تمييز على أساس الجنس فقط كذلك عارض التعديل المقصود في المادة ٣٤ من الدستور الذي يضع المبادئ لسياسات مستقبلية بذكر سيتم أتخاذ الخطوات لضمان المشاركة الكاملة للمرأة في كل مجالات الحياه الوطنية [٥٧] .

يتضح من ذلك إن التعديل الذي وضعه ضياء الحق أفقد المرأة حقوقها، فلن يكون هناك تمييز على أساس الجنس فقط على عكس دستور ذو الفقار علي بوتو الذي منح المرأة مشاركة فاعلة في المجتمع، أي أن ضياء الحق أراد بالمرأة العودة الى المنزل.

الغزو السوفيتي لأفغانستان وموقف ضياء الحق منه:

بعد أن احتل السوفييت أفغانستان في ٢٧ كانون الأول عام ١٩٧٩ [٥٨]، أصبحت باكستان كانها دولة محاصرة من قبل السوفييت وقال الرئيس ضياء الحق عن ذلك الاحتلال ((نحن لا نملك أي خيار سوى التعايش مع جارنا القريب)) [٥٩] الا أنه في الوقت نفسه أنتقد ذلك الاحتلال [٦٠] وعبر عن ذلك بقوله ((لن نستقبل السوفيت بالقبلات وأضاف انه اذا هاجمت القوات السوفيتية اللاجئين الافغان في باكستان فأنها ستصطدم بنيران القوات المسلحة الباكستانية))[٦١] .

ولم تقف حكومة ضياء الحق موقف المتفرج من الاحتلال السوفيتي فلم تكتف بمساعدة اللاجئين الافغان الذين تجاوز عددهم الثلاثة الاف نازح بل ساعدت باكستان المقاومة الافغانية التي اتخذت من مدينة بيشاور الباكستانية مركزا لها فكان الرئيس محمد ضياء الحق يرى بنفسة أي من هذه الجماعات تستحق المساعدة بالمقابل فقد تلقى الباكستانيون الساكنين على الحدود خسائر كبيرة نتيجة القصف العشوائي من قبل السوفيت على القرى المتلاصقة مع أفغانستان[٦٢].

لم يثن هذا الامر الرئيس ضياء الحق دعمه للجماعات المسلحة وان كان الدعم قد بدأ أصلا منذ زمن الرئيس السابق ذو الفقار علي بوتو وبعد الاحتلال السوفيتي لافغانستان بدأ العسكر بدعم مجموعات المعارضة الاسلامية الافغانية خاصة مع تولي النظام الماركسي الافغاني السلطة في عام ١٩٧٨ منذ ذلك الوقت بدأت باكستان مساعداتها للجماعات المسلحة في افغانستان وذلك لانها وجدت نفسها محاطة بتهديد أمني لانه قد يسهل تدخل سوفيتي آخر مستقبلي في باكستان بل والمنطقة كلها فمن الجماعات التي دعمتها منها الجماعة الاسلامية (ال) التي انضمت الى حكومة ضياء الحق في عام ١٩٧٨ وأصبحت حليفاً وثيقاً وقوياً في الجهاد التي ترعاه الولايات المتحدة في أفغانستان [٦٣].

وخلال دعمة للجماعات المسلحة لم ينسى الرئيس ضياء الحق تأمين جبهته الداخلية فعزز الامن الداخلي لمواجهة الدعاية والنشاطات (اللاوطنية) لنقابات العمال والتجار والقومين

في السند خوفا من مساعدة الاتحاد السوفيتي ، وأستخدم الرئيس ضياء الحق الامن لتسليح جناح الطلبة المناضلين في الجمعية (ال) جمعية الطلبة الاسلامين (التي تعرف بالجمعية) التي تعاونت مع قوات الامن في حشد الدعم والتأييد الشعبي للحرب في أفغانستان [٦٤].

لم يكتف الرئيس ضياء الحق بدعم الجماعات المسلحة بل دعا الى مؤتمر اسلامي في باكستان عرف باسم المؤتمر الاسلامي عقد في اسلام آباد في ٢٨/ كنون الثاني /١٩٨٠ طالب فيه بسحب القوات السوفيتية من أفغانستان حيث قال: ((ان الوضع فيها يثير العالم أجمع .. إذا سمح لهذه السابقة بأن تخلد نفسها مثلما حدث في أفغانستان قد يحدث في دولة أخرى غداً))[٦٥].

وأعرب الرئيس ضياء الحق عن اعتقاده شخصياً بأن مشاكل المجتمع الاسلامي ترجع الى ضعف الايمان وقال (أننا ننزع نحو المادية وغالبا ما ننسى ان الاسلام دين يشبع بأفضل صورة ممكنة الاحتياجات المادية والروحية والبشرية) [٦٦].

والظاهر ان الرئيس ضياء الحق أعتقد إن الاسلام هو الحل الامثل لكل المشاكل التي تواجه البلاد الاسلامية وعليهم الالتزام به وهذا ما حاول تطبيقه من خلال سياسته الاسلامية في باكستان خلال سنوات حكمة فانه عبر عن ذلك في مؤتمر كان الغرض منه التصدي للاحتلال السوفيتي لأفغانستان والخوف من تكرار ذلك .

السياسة الداخلية للرئيس ضياء الحق:

عندما جاء ضياء الحق الى السلطة لم يلغ دستور عام ١٩٧٣ الا أنه عدله وبالمقابل فأنه فرض الاحكام العرفية خلال الفترة ١٩٧٩ الى ١٩٨١ فقد منعت المحاكم من تحدي الاحكام العرفية ، وفي كانون الثاني لعام ١٩٨١ أنشأ ضياء الحق مجلس شورى وهو هيئة استشارية مختارة [٦٧] مؤلفة من ثلاثمائة عضو وكانت هذه الهيئة هي رد الرئيس على منتقديه السياسيين ومطلبهم بحكومة ممثلة لهم كان هذا المجلس معينا وليس منتخبا وكانت له سلطة اقتراح القوانيين واقتراح التعديلات على القوانيين الموجودة ومناقشة الموازنة السنوية والخطة الخمسية ، لكنه في الوقت نفسه لا يمكنه صياغه القوانيين أو ان تصبح وصاياه قانوناً[٦٨].

أما عن الاشخاص الذين شغلوا منصب الشورى فكانوا من العلماء والمشايخ وطلبة الدارسين للدراسات الاسلامية ويسمون طلبة الاسلام أضافة الى فلاحين وعمال وصناعيين ومهندسين وملاك أراضي وحرفيين ، وتم أختيار الرئيس ضياء الحق المتحدث الرسمي بأسم المجلس [٦٩].

أي ان مجلس الشورى اراد له ضياء الحق ان يحل محل مجلس النواب ويظم فئات مختلفة من ابناء باكستان الا أن هذا المجلس كان الناطق الرسمي له هو الرئيس ضياء الحق

لمنع أي رئيس آخر له خوفا من تحدي سلطته وايضا أراد ان يبن لمنتقديه ان حكمة ليس دكتاتوريا وان هذا المجلس لمناقشة القضايا المختلفة الا أنه في الحقيقية مجرد واجهه فقط .

وأجتمع مجلس الشورى مرتين عام ١٩٨٢ وثلاث جلسات عام ١٩٨٣ خول الرئيس ضياء الحق مجلس الشورى التحقق في أن كل القوانيين الصادرة والموجودة سابقاً أحكامها لا تتماشى مع تعاليم الاسلام أي انه اراد بالمجلس ان يكون كتغطية له ولأحكامه العرفية الا أن الشعب أدرك ذلك وتحدى سلطة الرئيس ضياء الحق فقد نظمت عام ١٩٨١ حركة أعادة الديمقراطية (MRD) وحزب الشعب الباكستاني أضافة الى سبعة أحزاب أخرى معارضة للأحكام العرفية وأقامة أنتخابات نزيهة بموجب دستور عام ١٩٧٣، [٧٠] الا ان ضياء الحق لم يستجب لمطالبهم وفي كانون الاول عام ١٩٨٢ خطب الرئيس ضياء الحق في الاحتفال بالمولد النبوي وقال: ((ان هناك حاجة الى حياه باكستانية مباشرة حسب تعاليم القرآن والسنه النبوية كما أكد على تجديد الحاجة للجهاد وان حكومته قد صدرت لها تعليمات في اكتشاف المسار المقدس لتكوين نظام المصطفى والى ضرورة تبنية .. كما ذكر المتطلبات الاسلامية الزكاة والعشر التي تقدم للدولة الاموال التي تحتاجها لمساعدة غير القادرين على العيش كما دعا الى انشاء محاكم لا يرأسها قضاه دنيونيون لتنفيذ احاكم القصاص))[٧١].

اتضح من خطابه السابق اراد اعلان برنامجه الاسلامي للجميع والمدافعة عنه وتصور ان تطبيق النظام الاسلامي سوف يرفع من مكانة المجتمع ويقلل من الجريمة وحاول ايضا ان يظهر باكستان جديدة تحت قيادته ، والذي قصدة من ذلك كلة هو اضفاء طابع إسلامي على انقلابه العسكري ليحكم بأسم العباءة الاسلامية ولغطية كيفية اعتلائه للسلطة .

وقد وقفت الاحزاب بوجه نظامه الإسلامي ومنها احدى عشر حزبا وقد وصلت الحركة ذروتها بين آب وتشرين الاول عام١٩٨٣ وخاصة بين أتباع حزب الشعب الباكستاني في أجزاء من أقليم السند [٧٢] مسقط رأس الرئيس السابق بوتو في مدينه لاركانا وكان الدافع لهذه الحركة المعارضة هو اعلان الرئيس ضياء الحق في ١٢من آب عن أنتخابات تشريعية لن يسمح فيها للأحزاب السياسية بالمشاركة وكانت النتيجة تدخل الجيش ضد هذه الحركة المعارضة ففي أيلول وتشرين الاول من عام ١٩٨٣ تم شن حملة للقضاء على الحركة التي سميت باتباع الديمقراطية وشن حصار على قرى بأكملها وكانت النتيجة مقتل مئة شخص والقاء القبض على الالاف أضافة الى قيام المحاكم العسكرية بإصدار الاحكام على أكثر من مئة شخص بالسجن والجلد والسياط [٧٣].

ان الذي يتضح من ذلك ان الرئيس ضياء الحق لم يكن ليرغب بوجود حركة معارضة ضدة فكل حركة كان يخمدها بالقوة فكان يريد السلطة دون منازع ودون رقيب وحسب تصوره كانت الاحزاب تقود البلاد الى العلمانية وضياء الحق يقود البلاد نحو الاسلام فأتخذ من ذلك هدفا لقمعه لكل حركة معارضة تبتعد حسب رأيه عن الاسلام

لكنه على الرغم من اعتقاده ان مبادئها تبتعد عن الاسلام وأمام الضغط الجماهيري حدد الرئيس ضياء الحق أجراء انتخابات برلمانية يوم ٢٣/آذار ١٩٨٤ وقال في حديث له يوم ١٩٨٤/٢/٢٨في مطار لاهور: ((ان حكومته ستعطي فترة من خمسة وسبعين يوم الى تسعين يوما من أجل حملته الانتخابات لأنه يعتقد ان الوقت الطويل للحملات الانتخابية يكون ضد المصالح الوطنية لأنه يعطي الفرصة لاثارة القضايا المسببة للخلاف والشقاق))[٧٤] خاصة مع وجود أحزاب معارضة في باكستان كان ابرزها حركة استعادة الديمقراطية التي عقدت اجتماع سري لها في عيد استقلال باكستان الموافق ١٩٨٤/٨/١٤ التي دعت فيه الى أجراء انتخابات عامه وإعادة دستور عام ١٩٧٣ الذي يقضي بعقوبة الاعدام لم يقوم بإلغائه[٧٥].

دفع ذلك الوضع ضياء الحق الى أجراء استفتاء شعبي لإعادة انتخابه لمدة خمس سنوات أخرى لغرض أضفاء طابع ديمقراطي لحكومته لوجود الاستفتاء الا أن المعارضة الباكستانية فقد عارضت اجراء الاستفتاء وقررت مقاطعته من جهة اخرى عملت السلطات الباكستانية حظرت على جميع الصحف نشر انتقادات للرئيس ضياء الحق بأجراء الاستفتاء في ١٩٨٤/١٢/١٩[٧٦].

بل ان السلطات الحاكمة في باكستان لم تكتف بالانتقادات بل قادت حملة اعتقالات في صفوف المعارضة ففي ١٩٨٤/١٢/١٧لافقد أعتقل عشرة من المعارضين في أقليم السند جنوبي باكستان، فضلاً عن سبعة آخرين في فيصل آباد في أقليم البنجاب وذلك في أعقاب صدور قرار من الحكومة الباكستانية بمعاقبة المحرضين على مقاطعه الاستفتاء بالسجن لثلاث سنوات ومنعهم من الترشيح في الانتخابات لمدة سبع سنوات في الوقت نفسه قام الرئيس ضياء الحق بجولة انتخابية لمدة عشرة أيام دعل فيها الشعب الباكستاني للاستفتاء على سياسته الاسلامية ولتجديد ولايته لمدة خمس سنوات أخرى [٧٧].

وخلال حملته الانتخابية وتحديدا خلال وجودة في مدينة بيشاور الباكستانية قال في ١٩٨٤/١٢/١٦: ((إن حكومته لا تريد استمرار فرض الاحكام العرفية))[٧٨] كان ذلك اشارة منه الى لانهاء الاحكام العرفية التي طبقها منذ عام ١٩٧٧ [٧٩].

أما موقف المعارضة المتمثل بإحدى عشر حزبا معارضا دعا الى مقاطعة الاستفتاء[٨٠].

وجاءت نتيجة الاستفتاء الى صالح الرئيس ضياء الحق حيث أعلن ذلك كبير مسؤلي الانتخابات القاضي نصرت ان ٩٧,٧ %ممن أدلوا بأصواتهم قالوا نعم فقد أيدوا بذلك الرئيس ضياء الحق في سياسته وخططه لاجراء الانتخابات في آذار المقبل(٨١) ان الذي اتضح من نتيجة الاستفتاء هي لصالح ضياء الحق وهي نتيجة طبيعية لاي شخص وهو في السلطة وكان قد أستعمل الدين كغطاء لإعادة انتخابه لخمس سنوات أخرى فكيف تكون نتيجة الاستفتاء معمولا بها مع وجود مقاطعه للاستفتاء من قبل احدى عشر حزبا فكان هو الاول والاخير في الاستفتاء.

وبهذا فقد جعل الاستفتاء الرئيس ضياء الحق الشخص الوحيد في السلطة ومنحه الحق في تجديد رئاسته فترة رئاسية اخرى جديدة أضافة الى منصبة القائد العام للقوات المسلحة وصلاحية إعلانه الاحكام العرفية بدون العودة الى البرلمان(٨٢).

ومع بداية عام ١٩٨٥طالبت لجنة انقاذ المعتقلين السياسيين في باكستان الرئيس ضياء الحق لاطلاق سراح ٢٩٠ معتقلاً قبل أجراء الانتخابات العامة التي حددت في الخامس والعشرين من شباط وقالت اللجنة ان هناك ٢٠٤ معتقلا في البنجاب وحدها وان هناك ٨٦ معتقلا في سجون ثلاث ولايات مختلفة وقالت اللجنة ان أطلاق سراح هؤلاء سيكون دليلا على الوعد الذي أعلنته حكومة ضياء الحق حول قيامها بأجراء انتخابات حرة ونزيهة واعادة الديمقراطية الى البلاد وكان من بين هؤلاء المعتقلين السياسيين نواب زادة نصر الله رئيس الحزب الديمقراطي الباكستاني ومالك محمد قاش زعيم حزب الرابطة الاسلامية ومالك ميراج خالد ثابت رئيس الحزب الشعبي الديمقراطي الباكستاني وكانوا قد أودعوا السجن بموجب قانون الطوارئ المطبق منذ عام ١٩٧٩ (٨٣).

وفي ظل حملة الرئيس الباكستاني لإجراء الانتخابات فقد عين وزيراً جديداً للداخلية فقد عين ضياء الحق يوم ١٩٨٥/١/٢٢ وهو اللفانت جنرال فاروق شوكت خان لودي خلفا للجنرال هارون الذي أستقال من منصبة في تشرين الثاني الماضي من عام ١٩٨٤ ليتولى مهامه قبل الانتخابات(٨٤).

بل ذهب الرئيس ضياء الحق الى أبعد من ذلك في إطار حملته للانتخابات فقد قال يوم ١٩٨٥/١/٢٧: ((انه سيجري تعديلات مناسبة على دستور بلادة الذي صدر عام ١٩٧٣ وذلك خلال فترة أربعة عشر يوماً لتسهيل عقد الانتخابات العامة المقررة في ٢٥/ شباط من العام نفسه))(٨٥) وأضاف (ان مادتي في الدستور بحاجة الى التعديل الاولى تتعلق بموازنة سلطات الرئيس مقابل سلطات رئيس الوزراء بينما تنص الثانية على تأسيس مجلس للامن الوطني وذلك خلال فترة اربعة عشر يوما لتسهيل عقد الانتخابات العامة)(٨٦)

وكانت هذه التغييرات لصالح الرئيس ضياء الحق وتوسيع سلطاته على حساب سلطة رئيس الوزراء .

وجرت الانتخابات في موعدها المقرر في الخامس والعشرين من شباط عام ١٩٨٥ لأختيار جمعية وطنية باكستانية مؤلفة من ٢١٧ مقعدا تنافس عليها ٢٣٧ مرشحا [٨٧]. وكانت نتيجة الانتخابات مفاجئة بالنسبة للرئيس ضياء الحق فقد خسر سبعة من وزراءه السابقين والحاليين وكانت أكبر هزيمة في وزير دفاعة أمير علي أحمد تالبور في حيدر آباد كما خسر وزير الاعلام والشؤون الدينية أرباب نيازي محمد الذي يعتبر أحد المسؤولين عن اجراءات تطبيق الشريعة الاسلامية كما خسر وزير العمل والثقافة راجا حظر الحق وستشار الرئيس الباكستاني لشؤون التجارة الداخلية شريف الدين بير زادة كما لم تخلو الانتخابات من اضطرابات فقد قتل ستة أشخاص وأصيب أربعين أخرين في مواجهات بين الشرطة والمعارضة [٨٨] وكان سقوط الوزراء الباكستانيون دلاله على استياء الناخبين بشأن اهمال القضايا المحلية والمشكلات التي يواجهها الناخبون في دوائرهم ، رغم ان نسبة المشاركة في التصويت كانت ٥٠٪ من عدد الناخبين المسجلين البالغ عددهم ٣٤ مليونا وفي نفس الوقت فقد عدت الانتخابات خطوة على الطريق نحو عودة الحكم المدني ، وأيدت الولايات المتحدة الانتخابات وذلك عن طريق برناردكالير المتحدث بأسم وزراء الخارجية الامريكية أنها خطوة في أتجاه عودة البلاد نحو المؤسسات النيابية السياسية وأنها في الوقت نفسه تؤيد الانتقال السلمي للمؤسسات الى الشعب[٨٩] وبعد سقوط الوزراء الباكستانيين الاربعة تولى الرئيس ضياء الحق وزارتي الدفاع والاعلام ووزارتي العدل والشؤون البرلمانية[٩٠].

وعلى الرغم من احتفاظ الرئيس بالوزارات الاربعة الا أنه كان مصراً على إجراء تعديلات دستورية وذلك من أجل زيادة سلطاته الرئاسية والحد من سلطات الوزراء الجدد أضافة الى تشكيل مجلس عسكري ومدني للامن القومي من أحدى عشر عضو وذلك لتقديم المشورة للحكومة في حالات الازمات[٩١].

وقد أنتقد الشعب والمعارضة التعديلات الدستورية لانها تعطي الرئيس ضياء الحق، الحق في تعيين رئيس الوزراء والوزراء والقادة العسكريين وحل البرلمان[٩٢] ألأمر الذي عدته المعارضة هدما للبناء البرلماني وحولت الرئيس ضياء الحق من دكتاتور عسكري الى طاغية مدني[٩٣] ورد الرئيس ضياء الحق على ذلك في مؤتمر صحفي في الخامس من آذار عام ١٩٨٥ قال: ((أنه لا يرغب سوى ان يكون الاب الروحي لشعبة وان ما تردد حول أتساع نطاق سلطاته بمقتضى التعديلات الدستورية الاخيرة ما هو الا انتقادات غير صحيحة))[٩٤]، وأضاف ((أن هذه

التعديلات لم تحدث تغيرا كبيرا ولا تهدف ألا لتحقيق مصلحة الشعب الباكستاني وإقرار الامن السياسي والامان الاجتماعي))[٩٥] من خلال قراءة للتعديلات الدستورية اظهرت مدى السيطرة الكاملة من قبل الرئيس ضياء الحق على المؤسسات الدستورية وهي تمثل قبضة حديدية منه على السلطة بعائة التعديلات الدستورية .

خلال سعي ضياء الحق لإكمال برنامجه الديمقراطي فقد سمى السيد محمد خان جوينجو خلال الدورة الاولى للبرلمان منذ جوالي ثمان سنوات رئيس للوزراء لأول حكومة مدنية (١٩٨٥-١٩٨٨) إما عن السبب الذي دفع ضياء الحق الى اختياره كان على علم مسبق ان هذا المنصب لن يكون فيه تحدي لسلطته وكذلك كان اختياره الى كسب الدعم والتأييد من ولاية السند وهي مسقط رأس الرئيس السابق بوتو[٩٦] .

وكان جوينجو يريد اعطاء الاولية المطلقة لإقامة الديمقراطية بشكل كامل وكذلك كان يريد رفع الاحكام العرفية بسرعة [٩٧] من جانبه أعرب ضياء الحق في خطاب له أثناء الاحتفال بأفتتاح إذاعة بيشاور: ((ان الاحكام العرفية سترفع في الوقت المناسب ودافع عن وعدة الى الشعب الباكستاني وقال ان من المهم ان يكون الوقت مناسب))[٩٨].

والذي يبدو ان الرئيس ضياء الحق لم يكن يرغب برفع الاحكام العرفية الا ان ضغط حكومة جوينجو كانت تريد ذلك فلم يكن أمام الرئيس ضياء الحق الا ان أعلن يوم ١٩٨٥/٥/٢٠ [ان الامر متروك للحكومة المدنية الباكستانية لتحديد موعد أنهاء الاحكام العرفية وانه يحترم وجهات نظر ممثلي الشعب في الجمعية الوطنية التي أنتخبت في الاونة الاخيرة))[٩٩] ووافق البرلمان بالجماع على قرار تقدم به الوزير شوردي عبد الغفور وعدد من أعضاء البرلمان بأنهاء الأحكام العرفية وبدأت الجمعية الوطنية دراسة مدى شرعية الاحكام العرفية بعد ان قبل رئيس الجمعية فخر أمام أقتراحات ثلاثة أعضاء حول انتهاك الجيش لامتيازات الجمعية [١٠٠]، أضافة الى الضغط البرلماني على ضياء الحق فقد كان هناك ضغط من المعارضة وتكلم المشير أسجار خان (رئيس حركة أستعادة الديمقراطية) في ١٩٨٥/٧/٧ ((إن الحركة تدين تجاهل الحقوق الاقتصادية والسياسية للشعب الباكستاني من قبل الحكومة العسكرية كما طالب بأطلاق سراح قادة الحركة المعتقلين منذ خمسة أعوام)) [١٠١]

وأستمرت حركة المعارضة في التصدي لقانون الاحكام العرفية ففي ذكرى يوم أستقلال باكستان الموافق ١٥/آب/ ١٩٨٥ فقد أحتشد خمسين الف شخص في لاهور ومثل ذلك أول حشد رسمي للمعارضة منذ ثمانية أعوام طالب هؤلاء الرئيس ضياء الحق للوفاء بوعده الذي قطعة للشعب برفع الاحكام العرفية والعودة بالبلاد الى الحكم المدني وكرد على ذلك قام رئيس

الوزراء محمد خان جوينجو بأجتماع مع الشعب من مؤيدي الحكومة وقال ((ان الاول من يناير عام ١٩٨٦ سوف يشهد فجر الاستعادة الكاملة للديمقراطية في باكستان)) (١٠٢).

إلا أن الرئيس ضياء الحق قد أعلن يوم ١٩٨٥/٩/٢٣ أنه سيرفع الاحكام العرفية المفروضة على البلاد يوم ٣١/ ديسمبر المقبل سواء وافق البرلمان الباكستاني على مشروع قانون الوقاية الأمنية الذي تقدم به أم لم يوافق، والذي قصد منه هو أضافته لكافة قوانيين الأحكام العرفية لنصوص الدستور واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الدستور، كما يعفي القانون الجديد العسكريين الذين حكموا باكستان منذ عام ١٩٧٧ من كل تجاوزاتهم ولا يسمح بموثلهم أمام المحاكم(١٠٣).

فكان ذلك الثمن لرفع الاحكام العرفية وجعل الضباط العسكريين الذين ساعدوه بمنأى عن المحاسبة القانونية رغم الاخطاء التي وقعوا بها كان ذلك يعني حماية له ولضباطه ثانياً ومحاولة منه ان يظهر للشعب انه يقود البلاد الى الحكم المدني دون محاسبة المقصرين وجعل ضباطه فوق القانون وكان هذا أكبر خطر هدد باكستان من الداخل أذ ان ترك هؤلاء دون محاسبة لا يبني دولة تقوم على القانون والعدل بين أبنائها ، وخلال تلك المدة التي انتظرت فيها المعارضة والشعب رفع الاحكام العرفية فقد أصدرت المحاكم العسكرية يوم ٢/ ١٢/ ١٩٨٥ أحكاما على أكثر من ٢٠٠ شخص بالسجن مددا طويلة وغرامات ضخمة قبل الغاء الاحكام العرفية وكان من بين الذين حكموا غيابيا هو مرتضى بوتو ابن ذو الفقار علي بوتو وقد حكم عليه بالسجن(١٠٤).

إن تلك الأحكام العرفية كانت الأحكام الأخيرة للمحاكم العسكرية بعشرين يوماً من إعلان الرئيس ضياء الحق رفع الأحكام العرفية في ١٩٨٥/١٢/٣٠ أمام أعضاء البرلمان الباكستاني، وكان مما قاله ضياء الحق أمام البرلمان: ((ان البلاد كانت على حافة الدمار وإنه لم يكن هناك خياراً أمام القوات المسلحة الا التدخل وقد حكمت البلاد لمصلحة الشعب وكان هدفنا دائماً المصالح الوطنية وعودة الديمقراطية))(١٠٥).

وتم بعد ذلك اجراء انتخابات برلمانية في آذار عام ١٩٨٥ لترفع بعدها الأحكام العرفية في كانون الأول من تلك السنة فقد منح البرلمان الجديد ضياء الحق الوضع القانوني لكل التعليمات والإجراءات في الأحكام العرفية وصادق البرلمان الجديد على الدستور ما عدا مجلس الأمن الوطني الذي رفضة البرلمان، كذلك تم تعيين حكومة مدنيه برئاسة هو محمد خان جوينو أي إن القصد من التعيين عدم وجود تحدي لسلطته، وكان اختياره يهدف إلى كسب الدعم والتأييد من ولاية السند التي هي مسقط رأس الرئيس السابق بوتو (١٠٦).

لقد كان القصد من التعيين كسب المؤيدين له من أنصار حزب الشعب الباكستاني الذي تزعمته بناظير بوتو[١٠٧] التي كانت من أشد منتقدي الرئيس ضياء الحق رغم أنها كانت تحت الاقامة الجبرية وسمح لها بالسفر إلى الخارج إذ أستمرت في هجومها الكلامي ضد نظام ضياء الحق وأعتقد الرئيس ضياء الحق من أن تعيينه جوينجو (Jujino) يمكن له ان يخفف من حملة بناظير بوتو ضد الرئيس ولكن اعتقاده لن يتحقق، فقد رفض جوينجو أن يكون أشبه (بالاسفنجة المطاطة) ودعا رئيس الحكومة المدنية إلى الرفع الفوري للإحكام العرفية كذلك أصر على إعادة النظر للأحزاب المحظورة واطلاق سراح كل السياسيين، وتم تقديم مشروع قرار إلى المجلس الوطني لمنع مقاضاة ما قامت به الحكومة العسكرية أثناء الأحكام العرفية[١٠٨].

وتم الغاء الأحكام العرفية في كانون الأول عام ١٩٨٦ واعتبرت أطول مدة حكم عسكري في تاريخ باكستان بعد ان تم تأكيد الفترة الرئاسية للرئيس الى غاية عام ١٩٩٠ وصادقت الجمعية العامة على كل قوانين الإدارة العامة وبعد مرور عام، أي في كانون الثاني ١٩٨٦ فقد أعطى للأحزاب السياسية أن تسجل لدى مفوضية الانتخابات للحصول على إذن بتأسيس الأحزاب شريطة المحافظة على الوحدة الوطنية كما يجب على الأحزاب ان تظهر الدعم والتأييد لبرنامج الرئيس ضياء الحق الإسلامي[١٠٩].

وقام جوينجو بربط القوات المسلحة مع رابطة مسلمي باكَارو وقام بالتوقيع على ذلك ثلثا أعضاء المجلس الوطني وطالب رابطة مسلمي باكَار وبدعم رابطة المسلمين التي قالت انها انتسبت للرابطة قبل الاستقلال ولم يسمح لأي حزب آخر يحمل اسم رابطة المسلمين الدخول في الانتخابات وأصبح جوينجو رئيساً للحزب ورد ضياء الحق على إجراءات جوينجو بإبدال الجنرالات في مناصب حكام الولايات بمدنيين ، واعتقد بذلك ضياء الحق إنه يسيطر على نتائج الانتخابات فسمح بعودة بناظير بوتو إلى باكستان وكان في استقبالها الآلاف المؤيدين لها في الشوارع وقالت إن مهمتها إزالة ضياء الحق وإعادة الديمقراطية و بعد عودتها شكلت المعارضة حزب عوامي الشعب وتم اختيار بناظير بوتو كزعيمة له، وعند وصولها كراتشي في العاشر من نيسان ١٩٨٦ تجمعت جماهير حولها بطريقة لم تتجمع حولها الا التجمع حول القائد الأعظم محمد علي جناح وركزت كل انتقادها لضياء الحق واعتمدت على سياسته هزل ضياء الحق وتوقع لها من خلال حزبها فوزها بالانتخابات[١١٠].

ان ضياء الحق لم يتوقع تلك الحشود التي اجتمعت حول بناظير وأعتقد إنه مسيطر على نتائج الانتخابات لصالحة ولم يعرف حجم حب الشعب بكل فئاته إلى بناظير وحزب الشعب الباكستاني.

بناظير بوتو والرئيس ضياء الحق:

بعد أن ألغى ضياء الحق الأحكام العرفية حث رئيس وزرائه في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٥ محمد خان جونيجو السياسيين إلى نسيان الخلافات وأحقاد الماضي، في الوقت نفسه حذرهم من التحريض على الاضطرابات التي قال عنها إنها تؤدي الى إعادة العمل بقانون الأحكام العرفية وإن حكومته ستعطي أولوية لتدعيم النظام الديمقراطي وارساء تقاليد سياسية صحيحة وإن هذه التقاليد تتضمن حرية التعبير عن الخلافات في الرأي وإفساح المجال أمام النقد البناء الذي يقوم على أسس صحيحة [١١١].

لكن على الرغم من ذلك فإن المعارضة تشكك في ذلك لأن الرئيس ضياء الحق أحتفظ لنفسه بسلطات واسعة تسمح له بحل البرلمان وإلغاء كل القوانيين كما أن الشعب يشكك في الصلاحيات المخولة لرئيس الوزراء وعلى الرغم من رفع الأحكام العرفية إلا إن حركة استعادة الديمقراطية قامت بمظاهرة في شوارع العاصمة كراتشي يوم ٢٣/ ١/١٩٨٦ لتشكيكها بعودة البلاد الى النهج الديمقراطي[١١٢]، وفي ظل انتقاد أحزاب المعارضة للسياسة الاقتصادية والداخلية للرئيس ضياء الحق فقد اتخذت اللجنة التنفيذية قراراتها يوم ١/٢/ ١٩٨٦ ببدء حملتها من أجل أن يتخلى ضياء الحق عن السلطة من خلال المطالبة بأجراء انتخابات برلمانية جديدة في باكستان[١١٣].

والذي بدى من ذلك أن المعارضة كانت تنظم نفسها استعدادا لمجيء بناظير بوتو لتكون معها جبهة واحدة بوجه الرئيس ضياء الحق.

وقبل عودة بناظير بوتو الى باكستان بعثت برسالة يوم ٢٥/آذار/١٩٨٦ إنها قادمة إلى باكستان يوم العاشر من نيسان وفعلاً جاءت بهذا التاريخ وهبطت في مطار لاهور[١١٤]، وفي يوم ١١نيسان ١٩٨٦ اجتمعت مع زعماء حزب الشعب لبحث استراتيجية التحرك للمرحلة المقبلة وقالت انها تريد أحداث ثورة وليس الانتقام لوالدها كما رفضت تأكيد ضياء الحق بإعادة الديمقراطية حينما رفع الأحكام العرفية وسمح بإجراء انتخابات دون ان تشترك أحزاب فيها [١١٥]، وأضافت إنها دعت ضياء الحق إلى التنحي عن منصبه والسماح بأجراء انتخابات فوراً وانها بذلك تريد أن تحل الديمقراطية والاشتراكية الإسلامية محل حكمه[١١٦] وأشارت إن هذا العام هو عام سقوط الطغاة إذ سقط دكتاتور هايتي جان كلود دوفالبية ودكتاتور الفلبين فرديناند ماركوس، وأوضحت أن طاغية جديد في هذه البلاد في طريقة للسقوط وإن عهد ضياء الحق عهد دموع ودماء وظلام[١١٧].

والواضح أن الشخص المقصود هو ضياء الحق فقد تحدته علناً وكانت على يقين من انه سيسقط.

وفي يوم ١٤ نيسان ١٩٨٦ دعت بناظير بوتو إلى إجراء انتخابات حرة وقالت أن عهد ضياء الحق عهد دموع ودماء وظلام فرد عليها ضياء الحق في نفس اليوم ((أخوة وأخوات معينين يسعون إلى عقد انتخابات جديدة، عليهم الانتظار حتى الموعد المقرر للانتخابات الجديد عام ١٩٩٠ بدلاً من تحريض الجماهير))(١١٨)، وأضاف ((إن هذه الاجتماعات الشعبية تولد حرارة أكثر من الضوء وأن مثل هذه الاجتماعات تعد مضيعة للوقت))(١١٩).

إلا إن ذلك لم يثني بناظير بوتو فقد قامت بجولة في أرجاء المدن الباكستانية، إذ زارت روالبندي في ١٩ نيسان عام ١٩٨٦ والتقت هناك بثلاث عائلات قدمت لهم التعازي بشنق أولادهم في آب عام ١٩٨٤ وقالت: ((لقد خسرنا الكثير من الارواح وحصل كثير من المآسي))(١٢٠).

وعقدت اجتماع شعبي في المدينة نفسها التي ضمت السجن الذي أعدم فيه والدها وقالت في ١١ نيسان عام ١٩٨٦: ((إن على الرئيس ضياء الحق أن يتعلم دروساً في التاريخ المعاصر حيث أن الشعوب خلعت زعمائها لأنهم رفضوا إرادة شعوبهم))(١٢٢)، وأضافت ((إنني أنصح الرئيس ضياء الحق بتسليم السلطة إلى البرلمان ليقرر إجراء انتخابات جديدة وإنها جاءت إلى مدينة روالبندي لترى المواطنون ما يزالون فيها يدعمون حزب الشعب الباكستاني الذي أسسه والدها))(١٢٣).

بعد انتهاء جولة بناظير بوتو داخل باكستان وعودتها إلى مطار كراتشي في ١٩٨٦/٥/٣ وصل عدد الجماهير التي احتشدت حول مطار كراتشي ٢٥٠ الف شخص وخطبت بوتو أمام الحشد قائلة: ((طالبت الرئيس ضياء الحق بالرحيل واجراء انتخابات قبل نهاية العام الحالي))(١٢٤).

ورد عليها ضياء الحق في اليوم التالي: ((بإعادة فرض الحكم العرفي في البلاد إذا أستمر العنف نتيجة للحملة السياسية التي تقودا بوتو))(١٢٥) وأضاف ((إنه أذا ما شعر بأن الأمن والنظام قد هددوا فإن الأمر يحتاج إلى إعادة فرضها من أن تتطور الخطوات التي تتبعها بناظير إلى عنف ثم إلى حرب شوارع))(١٢٦).

إن تصريح الرئيس ضياء الحق لم يثن بوتو فقد بدأ حزب الشعب الباكستاني برئاستها التحضير لإضراب عام يوم الخامس من تموز وهي تصادف الذكرى السنوية العاشرة لاستيلاء الرئيس ضياء الحق على السلطة وقد نظمت الحكومة التي يقودها ضياء الحق حملة مضادة

لمواجهة ذلك التاييد والالتفاف الشعبي حول زعامة حزب الشعب وأخذت تسرب معلومات عن حدوث انشقاقات داخل حزب الشعب الباكستاني[١٢٧]، فرد عليها ضياء الحق يوم ٢٩ حزيران ١٩٨٦ : ((إن بناظير لا تخيفنا ولن تستطيع البقاء على تألقها طويلاً ولن تتمكن من المضي على طريق سلمي أو الاحتفاظ بشعبيتها الحالية لأكثر من بضعه أشهر))، ووصفها بأنها ((ستسبب اضطراباً فأما العنف أو الفوضى وهي أن فعلت ذلك لابد وأن تسقط لأن القانون هو الذي ينتصر في النهاية))[١٢٨]، واضاف ان حزب الشعب الباكستاني وحركة بناظير بوتو تلقت مساعدة مالية من ليبيا وربما من الاتحاد السوفيتي والهند واضاف انه لن يقوم بدور سياسي بعد عام ١٩٩٠ وأشار إنه يمكن للإنسان أن يكون منتجاً حتى حد معين ثم يصبح بعد ذلك غير محتمل[١٢٩].

كان يعتقد إن بناظير سوف لن تستمر في نهجها الشعبي وسرعان ما ستسقط إلا إن ما توقعه وما أعلنه غير صحيح تماماً بل إنها جذبت لها ابناء الشعب الباكستاني .

بل إن بناظير دعت أبناء الشعب الباكستاني لتنظيم تظاهرات في مختلف أنحاد البلاد في تاريخين الأول هو الخامس من أغسطس الذي يصادف الذكرى التاسعة للقيام بانقلابه كما عقدت حركة إعادة الديمقراطية التي تضم إحدى عشر حزباً اجتماعات حاشدة يوم الرابع عشر من آب يوم العيد الوطني لباكستان[١٣٠] وقالت بناظير بوتو: ((إن حملتها ستظل سلمية وأنها ستتجنب أي مواجهه عنيفة))[١٣١].

وفي يوم الخامس من تموز أستجاب الشعب لدعوى بناظير بوتو وخرج الآلاف إلى الشوارع وكانت الحركة سلمية إلا إنه قتل متظاهر واحد وجرح ثمانية آخرون بضمنهم اربعة أشخاص من الشرطة في بلدة تاندو محمد خان التي تبعد ١٦٠ كيلو متر شرقي كراتشي واتهمت بوتو رجال الشرطة في الحادث لكن قاضي التحقيق قال إن إطلاق النار على المتظاهرين بدأ عندما انتزع بعض المتظاهرين البالغ عددهم أربعة الالاف متظاهر بندقية ومسدس من رجال الشرطة وأطلقوا النار ، وكان هناك اجتماع حاشد في راولبندي مسقط رأس الرئيس ضياء الحق إذ جلدت دميته وأحرقت في حضور ثلاثين ألف شخص، وكان هناك اجتماع حاشد أيضا في كراتشي عاصمة إقليم السند وقد حضر الاجتماع خمسين الف شخص[١٣٢].

عدت تلك التجمعات الشعبية تحدياً كبيراً للرئيس ضياء الحق وخاصة في مسقط رأسه، إذ حرقت دمية تمثله هذه دلالة على رفض أبناء بلدته له قبل المدن الباكستانية الأخرى فضلاً عن رفضهم للأحكام الإسلامية التي ادخلها ومنها الجلد العلني فكانت تحدياً كبيراً له واستجابة إلى دعوة بناظير بوتو ووعودها الديمقراطية .

ومع بداية عام ١٩٨٧ وتحديدً في ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٧ جرت محاوله لاغتيال بناظير بوتو في حيدر آباد في إقليم السند إذ هاجم مسلحين مجهولين الهوية سيارة زعيمة حزب الشعب الباكستاني التي لم تكن في حينها بالسيارة وقت حدوث الحادث ووصفت بناظير بوتو ذلك بأنه محاولة إغتيال تستهدف حياتها مؤكدة إن النظام الباكستاني هو الذي يقف وراء الحادث(١٣٣).

والذي يبدو أن المسلحين حاولوا إخافتها وثنيها عن جولاتها في المدن الباكستانية وخاصة مسقط رأسها مع وجود أكبر جماعة مؤيدة لها .

مع ذلك لم يكن الوضع الداخلي في باكستان مستقرا فقد انفجرت قنبلة في بيشاور شمال غرب باكستان في ١٠ من شباط ١٩٨٧ مما نتج عنه مقتل ثلاثة أشخاص وجرح ٢٩ آخرين(١٣٤).

وانفجر الوضع أيضاً في إقليم البنجاب، ففي ١٥/شباط /١٩٨٧ قتل شخصان وأصيب آخرين في اشتباكات بين متظاهرين ، واستمرت الانفجارات في باكستان إذ قتل شخص وجرح ثلاثة آخرين في انفجار وقع في كيتا جنوب غرب باكستان(١٣٥) .

كما إن الوضع كان متأزماً في إقليم البنغال إذ قتل شخصان وأصيب آخرون جراء اشتباكات بين متظاهرين في إقليم البنجاب وكان ذلك احتجاجاً على نقل مدرسة ثانوية في كاندليانولا ضمن مقاطعة فيصل آباد(١٣٦).

واستمرت الانفجارات في باكستان إذ قتل شخص وجرح ثلاثة آخرين في انفجار وقع في كيتا جنوب غرب باكستان(١٣٧).

أمام هذه الأوضاع أحال الجنرال ضياء الحق أثنين من كبار قوادة على التقاعد ذاكراً إنه تمت إحالتهم نتيجة اكمالهم المدة القانونية والضابطين هما الفريق خالد محمود عارف نائب رئيس أركان الجيش والفريق رحيم الدين خان رئيس لجنة الاركان المشتركة (١٣٨).

لم يؤثر تغير الضابطين على الوضع الداخلي في باكستان، ففي ٢١آذار ١٩٨٧ قتل ثمانية أشخاص في هجوم على قرية تابعة لأنصار ذو الفقار علي بوتو كان هاجمهم ٤٠ رجلاً مسلحاً القرية تقع على بعد ٤٥٠ كيلومتر شمالي كراتشي(١٣٩).

انعكست هذه الأحداث على التطورات السياسية في باكستان فقد تم تغيير التشكيل الوزاري في باكستان أذ عمل محمد خان جونجو رئيس وزراء باكستان على توسيع تشكيلته الوزارية بإضافة خمس وزراء جدد وثلاثة وزراء دولة وبذلك أصبح مجموع أعضاء الحكومة الباكستانية ٣٣ وزيراً بضمنهم ٢١ وزيراً و١٢ وزير دولة(١٤٠).

كان للأحداث الطائفية في الهند ضد المسلمين أثرها في باكستان فقامت مجموعة مكونة من ٢٠٠-٣٠٠ شخص بتخريب وحرق محلات مملوكة للهندوس في مدينة حيدر آباد شمال كراتشي وسارت مجموعات أخرى في العديد من الشوارع تطالب بالتحرك من أجل الانتقام للمسلمين الذين تعرضوا للقتل والإهانة بالهند[١٤١].

واستمرت الانفجارات في باكستان فقد انفجرت قنبلة في إحدى دور السينما في مدينة بيشاور وقتلت أربعة أشخاص وأصيب ٢٤ آخرون واشتعلت النيران في أجزاء من السينما[١٤٢].

يبدوا إن عمليات زرع القنابل في باكستان تدل على انها أرادت توجيه رسالة إلى الرئيس ضياء الحق وسياسته الداخلية والخارجية في تأييده للولايات المتحدة الأمريكية ودعمه للمسلحين ضد أفغانستان من جهة أخرى لذا نلاحظ أن باكستان والوضع فيها لم يستقر .

كما شهد الشارع الباكستاني تظاهرات عدة كان سببها هو إعلان ضريبة إضافية لتمويل المصروفات العسكرية في البلاد وبدأت التظاهرات يوم السابع من حزيران ١٩٨٧ في حيدر آباد وانتقلت الى إسلام آباد واستعملت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين[١٤٣]، واستمرت أعمال العنف والتظاهرات، وقام قسم من مثيري الشغب بأشعار النيران في السيارات وأطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق الجموع[١٤٤].

واستمرت اعمال التفجيرات ففجرت سيارتين مفخختان في مركزين تجاريين في كراتشي في ١٥ تموز ١٩٨٧ وذهب ضحيتها ٨٠ قتيلا وأكثر من ٢٥ جريحاً وقال بيان حكومي ان وراء اعمال التفجيرات جهة أجنبية دون تحديد تلك الجهة الاجنبية[١٤٥].

كما تواصلت الانفجارات في باكستان فقد انفجرت قنبلة في أحد أسواق مدينة بيشاور في ١٩٨٧/٨/٧ مما أدى إلى مقتل شخصين واصابة ٣٦ آخرين[١٤٦]، كما انفجرت قنبلة في سوق للفواكه يوم ١٩٨٧/٩/١٠ في مدينة لاهور مما أدى إلى مقتل شخص وإصابة أربعين آخرين[١٤٧] تلا ذلك انفجار آخر في مدينة بيشاور يوم ١٩٨٧/٩/١٦ الواقعة في الحدود الشمالية من باكستان إذ قتل سبعة أشخاص وأصيب العشرات حيث تم الانفجار في مكان مزدحم بالسكان[١٤٨]، وبعد أحدى عشر يوم على هذا الانفجار حدث انفجار آخر في روالبندي يوم ٢٩ ايلول١٩٨٧ قتل فيه أربعة أشخاص وجرح ١٥ آخرين عند انفجار قنبلة في محطة للحافلات الرئيسة[١٤٩].

كان من المفترض اجراء الانتخابات في ٣٠تشرين الثاني ١٩٨٧، لهذا طوقت الحكومة الاجتماعات العامة في إقليم السند للحفاظ على الانتخابات المحلية مع السماح للقضاة بعمليات الطواف على المنازل لغرض الحصول على أصوات في الانتخابات وتوزيع منشورات وملصقات

وعقد اجتماعات مغلقة كما حظرت الحكومة الأحزاب السياسية من ترشيح أحد أو القيام بحملات انتخابية لكن سيسمح للسياسيين بترشيح أنفسهم بشكل فردي(١٥٠).

والظاهر أن ضعف الأجهزة الأمنية في باكستان وعدم قدرتها على مسك الأمن في المدن كان وراء تلك الانفجارات فضلاً عن الجهات الاجنبية كانت وراء خلخلة الأمن في المدن الباكستانية والدعم الذي قدمته باكستان للمقاومة الافغانية كان له دور في ردة فعل على الداخل الباكستاني.

وخلال عام ١٩٨٨ وتحديدا في شهر شباط استمرت حالة عدم الاستقرار فكانت هذه المرة مع رجال القبائل الساكنين شمال غرب باكستان، إذ إندلع نزاع بين الجيش الباكستاني ورجال القبائل من البشتون يوم الأول من شباط ١٩٨٨ قرب الحدود مع أفغانستان وإن الاشتباك وقع في منطقة خيبر القبلية عندما حاولت مجموعة من القوات الحكومية إزالة ارضاً احتلها رجال القبائل كانت تستعمل ميداناً للرماية للجيش(١٥١).

في السادس من شباط ١٩٨٨ حدثت اشتباكات طائفية في أحياء عديدة من كراتشي أدت إلى سقوط ١٢ قتيلا و١٥٠ جريحاً مما حدى بالجيش إلى تسيير دوريات له في كراتشي لغرض فرض الأمن، وكانت الاشتباكات قد بدأت عندما فرق الجيش مظاهرة من المهاجرين الباشتون وبعدها اندلعت الاشتباكات بين المهاجرين الباشتون والقادمين من شمال شرق باكستان(١٥٢).

يبدو أن باكستان عانت كثيراً من المشاكل بين أقليات المجتمع الباكستاني لأنهم ليسوا من طبقة واحدة أو مجموعة واحدة وكان المفروض بالدولة أن تسير على مبدأ ان هؤلاء جميعهم مواطنون باكستانيون مثلما قال مؤسس الدولة محمد علي جناح في أول خطاب له بعد تأسيس دولة باكستان.

واستمرت التفجيرات لكن هذه المرة في مستودع للأسلحة إذ انفجر مستودع لوجري للأسلحة (يقع في منصف الطريق بين آسلام آباد ورالبندي) في باكستان في ١٢ نيسان ١٩٨٨ في أسلحة كانت معدة في طريقها الى افغانستان وقدر عدد الأشخاص الذين قتلوا ب٤٠٠ شخص وأكثر من الف قتيل وقد سقطت القذائف خاصة الصواريخ المضادة للطائرات أو الدبابات على دائرة نصف قطرها ١٥ كيلو متر بين مدينتي راولبندي وإسلام آباد ودمرت سلسلة الانفجارات في المعسكر حياً مجاوراً للمعسكر الذي تفجرت فيه الأسلحة وتطايرت القنابل والصواريخ فسقط صاروخ قرب مجمع السفارة الأمريكية والآخر بالقرب من مركز الإعلام الأمريكي إلا إنه لم تحدث أضرار في المركزين، وكان من بين القتلى في انفجار لوجري صديق للرئيس ضياء الحق هو السيد خاقان عباسي عضو البرلمان عندما أصاب صاروخ سيارته(١٥٣).

يبدو أن باكستان كانت قاعدة لمرور الأسلحة إلى المقاتلين الأفغان بدعم الحكومة الباكستانية وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية التي أرسلت فريقاً من الخبراء لمعرفة الأسباب التي أدت إلى الانفجار في مستودع الأسلحة.

وفي الثاني من أيار ١٩٨٨ طالب انفصاليون في إقليم السند وهو مسقط رأس الرئيس السابق لباكستان ذو الفقار علي بوتو بالانفصال عن باكستان واستقدمت قوات من الجيش الباكستاني لإخماد حوادث الاصطدام بين الأهالي من السنديين والمهاجرين إلى الاقليم في المدة الأخيرة رداً على مطالبتهم بالانفصال(١٥٤).

وفي الثامن من أيار فقد قتل خمسة وعشرين شخصا بينهم أربعة من رجال الشرطة وجرح مائة شخص خلال تلك الاشتباكات الطائفية بين المهاجرين المتكلمين باللغة الأوردية واللاجئين قادمين من شمال شرق باكستان وشملت الاشتباكات أحياء عدة من كراتشي(١٥٥).

أمام هذه الاشتباكات الطائفية والانفجارات ما كان أمام الرئيس ضياء الحق إلا أن عزل حكومة محمد خان جوينجو وحل الجمعية الوطنية متهماً الاثنين بالإخفاق وتعهد بإجراء انتخابات عامة في مدة تسعين يوما وألقى ضياء الحق باللائمة على حكومة محمد خان جوينجو لتدهور الأمن والنظام والاخفاق في عملية اضفاء الطابع الإسلامي على البلاد وحل البرلمان البالغ عدد أعضائه ٢٣٧ نائبا فان ابقى على مجلس الشيوخ المكون من ٨٣ نائبا ولقيت خطوة عزل ضياء الحق لمحمد خان جوينجو ترحيباً من السيدة بناظير بوتو رئيسة حزب الشعب الباكستاني لفسح المجال أمام الأحزاب السياسية للترشح للانتخابات المقبلة(١٥٦).

وأعلن الرئيس ضياء الحق في الأول من حزيران ١٩٨٨ في خطاب إلى الشعب الباكستاني ((إن الإسراع في أستكمال تطبيق الشريعة الإسلامية في كافة قطاعات الدولة وتطبيق القانون والنظام واستتباب الأمن داخل البلاد وإنعاش الاقتصاد هو من أهم أهداف الحكومة الانتقالية كما هدد باستعمال الشدة ضد المفسدين والمخربين داخل باكستان))(١٥٧).

وعند إعلان اجراء الانتخابات في آب من ١٩٨٨ أكدت بناظير بوتو خوض الانتخابات إلى جانب حزبها حزب الشعب ضد الرئيس ضياء الحق(١٥٨).

في الخامس عشر من حزيران ١٩٨٨ أصدر الرئيس الباكستاني ضياء الحق قراراً تم بموجبه تعديل القوانين الباكستانية لتصبح متماشية مع الشريعة الباكستانية وقال: ((إنه بموجب هذا القرار تصبح الشريعة الإسلامية هي القانون الأول في باكستان وإن أي قانون يتعارض معها يعتبر لاغياً وأكد إن كل سياسات باكستان ستكون متطابقة مع الشريعة الإسلامية وإنه سوف يتم

تعيين علماء الدين البارزين في مناصب قضائية لمعاونة المحاكم في الإفتاء بالأحكام الشرعية))[١٥٩].

الجيش الباكستاني خلال عهد ضياء الحق :

لقد هيمن الجيش على السلطة خلال مدة حكم ضياء الحق ، فخلال الأحكام العرفية لعب الجيش دور المنفذ لتلك الأحكام، [١٦٠] وأهتم ضياء الحق بالقوات المسلحة وخاصة الجيش البري من الضباط أصحاب الرتب الوسطى إلى أصحاب الرتب العليا بل إنه أولى أهتماماً خاصاً بالضباط الملتزمين بالتقاليد الإسلامية والمواظبين على إداء الشعائر الإسلامية والذين يؤمنون معه على ان مستقبل الأمة هو في مجتمع مسلم موحد.[١٦١]

وكان يجب على القوات المسلحة مقاتلة قوات الكفر ذات الطغيان والاضطهاد بل إن ضياء الحق حدد أن على الجندي في الجيش الإسلامي الذي يسعى إلى دولة الإسلام لايمكن أن يصبح محترفاً إن لم تكن له نشاطاته وفعالياته تأخذ لون الله ، نتج عن ذلك تكون جيل عرف بإسم جيل ضياء الحق بين أبناء الجيش ومعظم أفراده كانوا من المدن الصغيرة أو القرى ونتج عنه إظهار التقوى والتّدين وإطالة اللحى وإيداء الصلاة جماعة في الوحدات العسكرية. [١٦٢]

وأدى ذلك الى تغيير في مهمة الجيش الباكستاني فلم يكتف بالدفاع عن حدود باكستان بل تعدى ذلك الى انتشار أفراد الجيش الباكستاني في دول الخليج العربي أيضا بالمقابل كانت سمعة الجيش الباكستاني غير جيدة داخل باكستان [١٦٣].

إلا إنه في داخل باكستان أنشأ جيل جديد من الجيش معروف بولائه التام إلى الرئيس ضياء الحق وبقى هذا الجيش بعيد عن المقاضاة أمام المحاكم خلال مدة الأحكام العرفية.

ويتضح اعتماد الرئيس ضياء الحق على تعاليم الإسلام وإدخالها الى الجيش للظهور كإسلامي من الطراز الأول إلا إنه في الوقت نفسه حصل على مساعدات كبيرة جداً لجيشه من الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي أصبح مدافع عن الولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة.

نهاية الرئيس ضياء الحق:

توفي الرئيس ضياء الحق في السابع عشر من آب ١٩٨٨ بسقوط طائرته بعد إقلاعها بوقت قصير وكانت من طراز س-١٣٠ في رحلة بين مدينتي باها والبور على بعد ٥٣٩ كيلو متر جنوب شرق إسلام آباد إذ كان الرئيس الباكستاني راغب بتفقد الوحدات العسكرية، وقتل معه في الحادث ٣٨ شخصاً بينهم السفير الأمريكي في باكستان آرنولد رافائيل وعدد من كبار المستشارين العسكريين وعلى رأسهم الجنرال أختار عبد الرحمن، وأعلن الحداد عشرة أيام لوفاته وتولى غلام آسحق سلكات رئيس الدولة بمقتضى الدستور [١٦٤].

الخاتمة:

شكل الرئيس ضياء الحق وسياسته الإسلامية الكثير من التناقضات، فهو من جهة دعا الى تطبيق الحدود واعتماد نظام إسلامي في البنوك بعيد عن الفائدة (الربا) بل ان نظامه الإسلامي شمل النظام القضائي ، ومن ناحية تعاون تعاوناً وثيقاً مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ ولإضفاء الشرعية لحكمه بمجيئه الى السلطة بانقلاب عسكري ضد الرئيس ذو الفقار علي بوتو واستمرار حكمة عشر سنوات وعدت أطول فترة حكم عسكري شهدتها باكستان حاول خلال حكمه إضفاء الطابع الإسلامي على باكستان في كل المؤسسات لاسيما الجيش ، فيمكن أن نسميه الرجل الذي لبس عباءة الإصلاحات الإسلامية بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية وقد عرف ذلك الشعب الباكستاني فكان يحرق الأعلام الأمريكية ويحرق معها دمية لضياء الحق.

غير إنه أنشأ جيلاً جديداً خاصة من الجيش كانوا يتسلحون بالأسلحة الأمريكية من جهة ويطبقون التعاليم الاسلامية من صلاة جماعة وقراءة القرآن في ثكناتهم العسكرية من جهة ثانية.

إلا إنه خلال مدة حكمة لم تخلو باكستان من الاضطرابات والمظاهرات والمشاكل الطائفية والانفجارات في معظم المدن الباكستانية ، والصراع بينه وبين زعيمة المعارضة ورئيسة حزب الشعب الباكستاني السيدة بناظير بوتو التي تحدته وتحدت أحكامه العرفية وشكل مجيئها نقطة تحول في تعامله مع المعارضة ومحاولة اعطائهم مزيداً من الديمقراطية مع بقائه على رأس السلطة اذ انه أعلن ان الانتخابات سوف يجريها عام ١٩٩٠، إلا إنه توفي قبل هذا التاريخ بسقوط طائرته في الفترة التي انتهى بها الاحتلال السوفيتي لأفغانستان ولم تعد الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى حليف لها لن يتخلى عن السلطة ولم يحل الديمقراطية في باكستان.

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

١- ذو الفقار علي بوتو : ولد في ٥/ كانون الثاني ١٩٢٨ في مدينة لارنكا في اقليم السند في باكستان لعائلة اقطاعية أكمل تعليمة الاولي ببمباي وسافر الى الولايات المتحدة الامريكية وأكمل دراسته في جامعة كاليفورنيا في العلوم السياسية تأثر بشخصية محمد علي جناح وكان يدعوا الى سيطرة الدولة على المؤسسات الانتاجية لمع أسمة بالمحاماة ثم اصبح عضو في وفد باكستان الى الامم المتحدة عام ١٩٥٨ ثم وزيرا للتجارة ووزيرا للخارجية ١٩٦٣-١٩٦٦ وأسس عام ١٩٦٦ حزب الشعب الباكستاني تولى عام ١٩٧١-١٩٧٧ حكم باكستان كرئيس لها أطاح به ضياء الحق بانقلاب عام ١٩٧٧ واعدمه عام ١٩٧٩. فاروق حسان محمود الخزرجي، التطورات السياسية الداخلية في باكستان ١٩٤٧-١٩٧١، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

٢- محمد علي جناح : ولد في ٢٥ كانون الثاني ١٨٧٦ في كراتشي وتنتمي أسرته الى طائفة الاسماعيلية تلقى تعليما اوليا في كراتشي ثم انتقل الى لندن عام ١٨٩٣ فدرس الحقوق في معهد لنكولن ان عام ١٨٩٦ عاد الى بلادة وعمل بالمحاماة انضم الى حزب المؤتمر الوطني الهندي عام ١٩٠٤ وانتمى بعدها الى حزب الرابطة الاسلامية عام ١٩١٣ ليبدأ بعدها نشاطه السياسي الى جانب المسلمين منذ عام ١٩٢٠ وشارك ممثلا عن المسلمين في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن عام ١٩٣٠، نظم بعدها حزب الرابطة الاسلامية لتصبح حزب قوي له قاعدة جماهيرية رأس عام اجتماع الرابطة الاسلامية في لاهور الذي دعا فيه الى تقسيم الهند الى دولتين هما الهند وباكستان الا انه استمر سبع سنوات أخرى لحصوله على ذلك في ١٥/آب/ ١٩٤٧ سبله طلال ياسين ، محمد علي جناح ودورة السياسي في تأسيس دولة باكستان ١٩٠٤-١٩٤٨ ،أطروحة دكتوراة غير منشورة ،كلية الآداب، جامعه البصرة، ٢٠١١.

٣- ليقانت علي خان : ولد عام ١٨٦٩في البنجاب الشرقية لعائلة ثرية بدأ تعليمة في الهند ثم أكمل دراسته في جامعة عليكرة ثم أكل دراسته العليا في بريطانيا للقانون عام ١٩٢١ انتخب عام ١٩٢٦لاعضوا في المجلس التشريعي المحلي وفي عام ١٩٤٠ انتخب عضوا في الجمعية التشريعية وأصبح نائبا لرئيس حزب الرابطة الاسلامية التي كانت بزعامة محمد علي جناح واصبح في عام ١٩٤٦ أصبح عضوا في المجلس الاستشاري لنائب الملك وعضوا ماليا في حكومة الهند الانتقالية التي سبقت التقسيم وبعد التقسيم اصبح رئيسا للوزارة حتى اغتياله عام ١٩٥١. فاروق حسان محمود الخزرجي، المصدر السابق، ص٥١.

٤- محمد أيوب خان : ولد في ١٤آيار ١٩٠٧ في قرية ريحانة شمال مدينة راوالبندي في باكستان الغربية آنذاك بدأ تعليمة الاولي عام ١٩١١ ادخل الى المدرسة النظامية واكمل دراسته عام ١٩٢٠ ثم درس في جامعة عليكرة وفي سنته الاخيرة زارت لجنة الجامعة واختارته ليكون ضابطا في اكاديمية ساند هيرست حزيرا عام ١٩٢٦ بدا حياته العسكرية عام ١٩٢٨ وبعد الاستقلال كان له دور كبير في تقوية الجيش الباكستاني ١٩٥٠-١٩٥٦ ولسوء الاوضاع السياسية والاقتصادية قام بانقلاب ٧ تشرين الاول عام ١٩٥٨ وتصاعدت فيما بعد حدة المعارضة علية لتوقيعه اتفاق طشقند عام ١٩٦٦ اضافة الى اسلوبه في مواجهه

الاضطرابات بإطلاق النار على المتظاهرين فقرر ترك الحكم في ٢٥ آذار ١٩٦٩. علاء عباس نعمة الصافي محمد ايوب خان ودورة العسكري والسيسي في باكستان حتى عام ١٩٧٤، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة القادسية، كلية التربية، ٢٠١٥.

٥- محمد يحيى خان: ولد محمد يحيى خان في شباط عام ١٩١٧ في قرية بيشاور عمل والدة ضابطا في الجيش البريطاني الهندي درس الابتدائية والثانوية في البنجاب وفي عام ١٩٣١ انتمى الى حزب الرابطة الاسلامية مع محمد علي جناح وليقاتا علي خان ودخل الاكاديمية العسكرية وتخرج ضابطا وعند استقلال دولة باكستان بدأ يتدرج في المناصب العسكرية وند انقلاب محمد ايوب خان أصبح يحيى خان نائباً عنه وكان له دور في الحرب الهندية الباكستانية عام ١٩٦٥ اصبح بعدها رئيس اركان الجيش خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٦٨ بعده تسلم السلطة ١٩٦٩-١٩٧١ كان له دور كبير في انفصال بنغلادش اذ انه ارسى اسس للانتخابات على اساس مساواة الجزء الغربي مع الشرقي وصوت واحج لكل رجل اذ كان سكان باكستان الشرقية اكثر عددا اضافة الى سوء ادارته للازمة وانشغاله بمغامراته الشخصية البعيدة عن الاخلاق ولوقوف الهند الى جانب مجيب الرحمن ادى الى انفصال بنغلادش عن باكستان عام ١٩٧١. حنان محمود عبد الرحيم نادر، يحيى خان ودورة العسكري والسياسي في باكستان حتى عام ١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠١٧.

٦- للمزيد عن هزيمة الجيش الباكستاني ينظر: المصدر نفسه، ص١٠٤-١٠٨.

٧- ستار جبار علاي، باكستان دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية، ط ١، الاردن ٢٠١٣، ص٧٩.

٨- المصدر نفسه، ص٧٩.

٩- المصدر نفسه، ص٧٩.

١٠- المصدر نفسه، ص٧٩ .

11- Lawrence Ziring , Pakistan at the Crossurren of History, Oxford 2003, P. 142.

١٢- ستار جبار علاي، المصدر السابق، ص٨٢.

١٣- المصدر نفسه، ص٨٢.

١٤- الطائفة الاحمدية: وهي فرقة أيدت ميرزا غلام احمد واعتبرته اماما وصلحا على الرغم من انه ادعى نفسه بانه المسيح المنتظر وفسر الجهاد كما يراه الانكليز وبرب الالهه كرشنا وهو رب الخير لدى البراهمين وسموا أنفسهم ايضاً باسم جماعة لاهور. محمود شاكر، باكستان، المكتب الاسلامي، ط٧، ١٩٨٩، ص٣٠.

15- Lawrence Ziring , Op. Cit., 142.

16- Jena Karim , Polarization of Political Culture Islam and Pakistam 1958-1988, Cnda,2004,P.99.

17- Ibid., P.99.

١٨- ستار جبار علاي، المصدر السابق، ص٨٤.

١٩ – المصدر نفسه ،ص٨٤.

٢٠ – المصدر نفسه، ص٨٤.

٢١ – ضياء الحق: ولد في ١٢/آب ١٩٢٤ في بلدة جولاندار في مقاعة البنجاب وتعلم في دلهي عاصمة الهند في كلية سنت ستيفز الانكليزية وخدم بالجيش الانكليزي وأصبح ضابطا في سلاح الفرسان فلما تم تقسيم الهند عام ١٩٤٧ انتقل مع أسرته الى كراتشي والتحق بالجيش الباكستاني وكان محبا لمهنته شارك في عام ١٩٦٥ بين الهند وباكستان وشارك أيضا في حرب عام ١٩٧١ التي انفصلت فيها بنغلادش ثم تدرج في المناصب العسكرية حتى الى وصل الى قائد عاما للجيش وتمت ترقيته من قبل الرئيس ذو الفقار علي بوتو مفضلاً إياه على ستة ضباط آخرين لسبب كون ضياء الحق مسلما ورعا وأعتقد بوتو انه لن يخون ثقته أبدا الا انه استغل المعارضة لحكم بوتو ووقوف الجماعات الاسلامية ضدة الامر الذي حدى بضياء الحق للقيام بانقلاب أبيض في ٥/تموز عام ١٩٧٧ وأستولى على السلطة واعدم بعدها بوتو عام ١٩٧٩ وسار بأتجاهين الاتجاه الاول هو التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الامريكية والاتجاة الاخر هو الاتجاه الاسلامي إذ انه طبق الحدود ودعم المجاهدين الافغان . محمود شاكر، التاريخ الاسلامي (التاريخ المعاصر القارة الهندية جنوب شرق آسيا ماليزيا واندونيسيا، المكتب الاسلامي، ط٢، ١٩٩٧، بيروت– دمشق– عمان) ص٢٠٠؛ زاهد حسين، جبهه باكستان الصراع مع الاسلام المسلح ،الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط ١، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٢.

٢٢ – ستار جبار علاي الدليمي، تطور النظام السياسي في باكستان ١٩٤٧–١٩٩٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص١٥١–١٥٢؛ هالة سعودي، الانقلاب العسكري في باكستان، مجلة السياسة الدولية، العدد٥٠، ١٩٧٧، ص١٥٩.

٢٣ – حرب عام ١٩٦٥: بدأت في الخامس من آب عام ١٩٦٥ عندما بدأ الاشتباك بين رجال الدوريات الباكستانية والهندية على الحدود مع كشمير تبعها دعم القوات النظامية الباكستانية لرجال القبائل الباكستانيين وأصبحت الحوادث تقع داخل الجانب الهندي من كشمير وفي ١٦/آب /١٩٦٥ قامت القوات الهندية بالرد باحتلال موقعين استراتيجيين على الجانب الباكستاني مما أشعل القتال بصورة سريعة وفي الاول من أيلول قامت القوات الباكستانية بالرد داخل الاراضي الهندية فكانت الحرب الكاملة لدخول الهند منطقة البنجاب الباكستانية وتوسعت الحرب وشملت معظم الحدود بينهما وبدا وكأنهما لا يستطيعان أحراز نصر حاسم ومع استمرار الجهود الدولية وافق الطرفان على وقف الحرب في ١٩٦٥/٩/٢٣. علي صالح محمد عضيبة، العلاقات الامريكية الباكستانية في المجالات السياسية والاستراتيجية ١٩٤٧–١٩٧١، ط١، ٢٠٠٦، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، ص١٠٩–١١١.

٢٤ – سمينة أحمد ، برنامج التسلح النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية ، سلسلة دراسات عالمية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد ٣٩ ،ص١٢ .

٢٥ – حرب عام ١٩٧١: كان للوضع السياسي الداخلي في باكستان الشرقية السبب الاول لاندلاع حرب عام ١٩٧١ فزعماء رابطة عوامي وفي مقدمتهم الشيخ مجيب الرحمن صعدوا دون موافقة ناخبيهم بالحكم الذاتي جيش التحرير البنغالي لذاتي حركة انفصالية لتفتيت باكستان في ٢/كانون الاول ١٩٧١ أعلنت الهند الحرب على باكستان ومساعدة جيش التحرير البنغالي الموكتي باهيتي وفي السادس عشر من كانون الاول وقع الجنرال نيازي وثيقة استسلام الجيش الباكستاني رغم ان حرب عام ١٩٧١ لم تدم أكثر من ١٤ يوما الا انها كانت سبب في انفصال بنغلادش عن باكستان. حنان محمود عبد الرحيم ، المصدر السابق، ١٠٨؛

محمد عزت نصرالله ، الحرب الهندية الباكستانية ٣/١٧/ ديسمبر ١٩٧١ أسبابها ونتائجها ، بيروت ، ط١، د.ت، ص٣٤-٣٧ .

٢٦ – سمينة أحمد، المصدر السابق، ص١٥.

٢٧ – احد المع السياسيين الامريكيين في السياسة الخارجية الامريكية بل هو مهندس السياسة الخارجية الامريكية شغل منصب مستشار الرئيس ريتشارد نيكسون لشؤون الامن القومي من ١٩٦٩-١٩٧٣ ومن ١٩٧٣- ١٩٧٧ منصب وزير الخارجية الامريكي لدى كل من نيكسون ووفورد. الجزيرة نت هنري كيسنجر السياسي اللامع.

٢٨ – ستار جبار علاي الدليمي، تطور النظام السياسي في باكستان ١٩٤٧-١٩٩٧، ص١٥٤.

٢٩ – سمينة أحمد ، المصدر السابق ،ص١٥ .

30 –Multammad Munir, From Jinnah to Zia ,Lahore, 1980, P.Vii

31 –Ibid., P. Viii .

٣٢ – ستار جبار علاي الدليمي، تطور النظام السياسي في باكستان ١٩٤٧-١٩٩٧، ص١٥١.

٣٣ – هاني الياس خضر الحديثي، النظم السياسية في العالم الثالث، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٧، ص٢٦٦-٢٦٧.

٣٤ – نوبار هوفسبيان، حسن جرديزي وجميل رشيد، باكستان الدولة والمجتمع والإسلام، ترجمة: غانم بيبي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، ١٩٨٦، ص١١٥.

35 - Lawrence Ziring, Op. Cit., P. 146

36 – Ibid., P. 156.

37 - Ibid., P. 156.

٣٨ – ابو الاعلى المودودي : ولد في بلدة أورانغ آباد في حيدر آباد الدكن ١٩٠٣ وهو من أسرة تقول انها تنتسب الى مودود أحد روراه الحديث النبوي ويقال انه جاء الى الهند مع جيش محمد بن القاسم الثقفي عمل المودودي صحفيا في جبل بور ودلهي وحيدر آباد وفي كانون الثاني ١٩٣٨ أنتقل الى البنجاب بدعوة من محمد أقبال وأستقر في منطقة جورداسبور ثم لأنتقل بعد ذلك الى لاهور في آب عام ١٩٤١ أجتمع ٤٥ شخصا من مختلف الاختصاصات وشكلوا الجماعة الاسلامية وانتخبوا ابو الاعلى المودودي كأول أمير لها ووضع عددا من الكتب في ذات الفكر الاسلامي توفي في ٢٢ أيلول ١٩٧٩. محمود شاكر، التاريخ الاسلامي ..، ص ٥١.

39 - Jena Karim., Cit., P. 101.

٤٠ – الجماعة الاسلامية: أسس ابو الاعلى المودودي الجماعة الاسلامية في اجتماع عقد في لاهور في ٢٦/آب/ ١٩٤١ وأختير اميرا لها لقد أوجد المودودي الجماعة مستهدفا التغيير والتحول التدريجي الى دولة اسلامية وهذا تطلب التزاما بالإسلام الذي يمتلك نظاما ايدولجيا متكاملا يحيط بكل جوانب الحياه المجتمعية بما فيها الحياة السياسية، ستار جبار علاي، الاحزاب السياسية في باكستان ، مجلة دراسات سياسية ، بغداد ،العدد ٢٧/٢٠١٣، ص٤٤ .

41 - Jena Karim, Cit., P 101.

42 - Ibid., P.104

43 -Ibid., P.104

44 – Gul Shahzad Sarwar, Pakistan Studies an Analytical to Pakistan Affairs, Karachi, 2004, P.290.
45 - Ibid., P. 290.
46 - Ibid., P. 290.
47 - Ibid., P. 290.
48 - Ibid., P. 293.
49 - Ibid., P. 293.

٥٠ – ستار جبار علاي، باكستان دراسة في نشأة..، ص٧٧.

51 − Gul Shahzad Sarwar, Op., P.294.

52 – Ibid., P.242.
53 – Aqil Shah, The Army and Democracy, London, 2014, P.169.

٥٤ – للمزيد أيف سكالبين، التحدي الباكستاني، ترجمة ناظم عبد الواحد جاسور، معهد الدراسات الاسيوية الافريقية بغداد، ١٩٨٧، ص٨–٩؛

Aqil Shah, Op. Cit., P.169.
55 - Jena Karim, Op. Cit., P 112 .
56 - Ibid., P. 112.
57 - Gul Shahzad Sarwar, Op. Cit., P. 297.

٥٨ – احسان حقي ، باكستان نشأتها وكفاحها ، دار الفكر ، ٢٠٠٣، ص١٨٦ . للمزيد ينظر هاني الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية، ١٩٧١–١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٨، ص١٣٢.

٥٩ – صحيفة الوطن ، الكويت، كانون الثاني ، العدد ١٨٧٧، ١٩٨٠ .

٦٠ – – صحيفة الوطن ، الكويت، كانون الثاني ، العدد ١٨٧٧، ١٩٨٠ .

٦١ – الوطن ، كانون الثاني، العدد ١٨٨٤٦ .

62 -Lawrence Ziring, Op. Cit., P.143
63 -Aqil Shah Op. Cit., P. 175.
64 –Ibid, P. 158.

٦٥ – الوطن ، ٢٨/كانون الثاني، ١٩٨٠ ،العدد ١٨٩٤ .

٦٦ – الوطن ، ٢٨/كانون الثاني، ١٩٨٠ ،العدد ١٨٩٤.

67 – Ashok Kapur ,Pakistan in Crisis british library , 1991,P. 147.
68 - Lawrence Ziring, Op. Cit., P.183.
69 - Ibid., P. 183.
70 -Aqil Shah Op.CIT.,P. 170.
71 –Ibid,P. 171.
72 - Ibid,P. 171.
73 – Ibid., P.171.

٧٤– جريدة الجمهورية العراق ، ١٩٨٤/٣/١، العدد ٥٢٩٣ .

٧٥– الانباء ، الكويت ، ١٩٨٤/٩/١٢، ٣١٣٠.

٧٦– الجمهورية ، ١٩٨٤/١٢/٤، العدد ٥٥٧١.للمزيد ينظر . صباح محمود محمد، الشؤون الباكستانية٢، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، بغداد ١٩٨٤، .

٧٧– الاهرام ، مصر ، ١٩٨٤/١٢/١٨، العدد ٣٥٨٠٠ .

٧٨– الثورة العراق ، ١٩٨٤ /١٢/١٨، العدد ٥٣٢٨ .

٧٩- الثورة ، ١٢/١٨/ ١٩٨٤، العدد ٥٣٢٨.

٨٠- الثورة ، ١٢/١٨/ ١٩٨٤، العدد ٥٣٢٨.

٨١- الجمهورية، العراق، ١٢/١٩/ ١٩٨٤، ٥٥٨٩ .

٨٢- ستار جبار علاي الدليمي ، تطور النظام السياسي في باكستان ١٩٤٧-١٩٩٧..، ١٦٢ .

٨٣- جريدة أخبار اليوم مصر ، ١/٩/ ١٩٨٥، العدد ٣٠٠٢ .

٨٤- جريدة الرأي ،الاردن ، ١٩٨٥/١/٢٧، ٥٣٧٢.

٨٥- السياسة ، الكويت ، ١٩٨٥/١/٢٨، العدد ٥٩١٧ .

٨٦- السياسة ، الكويت ، ١٩٨٥/١/٢٨، العدد ٥٩١٧ .

٨٧- الثورة ، ٢/٢٥ /١٩٨٥، العدد ٣٥٩٧ .

٨٨- الاهرام ، ٢/٢٧ /١٩٨٥، العدد ٣٥٨٧١.

٨٩- الاخبار ،مصر ، ١٩٨٥/٢/٢٧، العدد ١٠٢٢٧ .

٩٠- الجمهورية ، ١٩٨٥/٣/٢ ،العدد ١٠٢٣١ .

٩١- الاخبار ، مصر ، ١٩٨٥/٣/٤ ، العدد ١٠٢٣١ .

٩٢- الاهرام ، ١٩٨٥/٣/٦، العدد ٣٥٨٧٨ .

٩٣- الاخبار ،١٩٨٥/٣/٤، العدد ١٠٢٣١.

٩٤- الاهرام ١٩٨٥/٣/٦، العدد ٣٥٨٧٨ .

٩٥- الاهرام ١٩٨٥/٣/٦، العدد ٣٥٨٧٨.

96- Lawrence Ziring, Op. Cit., P.190.

٩٧- القبس ، الكويت ، ١٩٨٥/٣/٢٥، العدد٤٦٢١ .

٩٨- السياسة ، ١٩٨٥/٤/٢٩، العدد ٦٠٠٨.

٩٩- العراق ، بغداد ،٥/٢١/العدد ٣٨٣٠ .

١٠٠- الثورة ، ١٩٨٥/٦/٥، العدد ٣٥٩٦٢.

١٠١- العراق،١٩٨٥/٧/٨، العدد ١٢٨٧٠ .

١٠٢- الانباء ، الكويت ، العدد ٣٤٧٥.

١٠٣- الاهرام ١٩٨٥/٩/٢٣، العدد ٣٦٠٨٣ .

١٠٤- الاخبار ، ١٩٨٥/١٢/٣، العدد١٠٣٨٩ .

١٠٥- الاخبار ، ١٩٨٥/١٢/٣١، العدد ١٠٤٩٠ .

106- Lawrence Ziring, Op. Cit., P.190.

١٠٧- بناظير بوتو : ولدت بناظير في ٢١ حزيران ١٩٥٣ في كراتشي وهي الابنة الكبرى لذو الفقار علي بوتو الى جانب اخوين درست في كراتشي والتحقت بكلية راد كليف في الولايات المتحدة ثم انتقلت الى جامعة اكسفورد في برطانية ، وقد نفيت من باكستان أختياريا عام ١٩٨٤ الى بريطانية . فازت في الانتخابات العامة عام ١٩٨٨، ولكن بعد عامين أقيلت الحكومة من قبل الرئيس الباكستاني غلام آسحق خان ، ورغم ذلك عادت الى الحكم في تشرين الاول ١٩٩٣، بعد فوزها في الانتخابات العامة ، لكن بقائها لن يدم طويلاً ففي عام ١٩٩٦، أصدر الرئيس فاروق ليغاري قراراً بإقالة الحكومة للمرة الثانية عام ١٩٩٦ ، بعدد تجدد

الاتهامات لزوجها آصف زرداي بالرشوة والفساد ، عاشت في بريطانيا والامارات العربية المتحدة وعادت الى البلاد في ١٨ تشرين الاول عام ٢٠٠٧ أثر عفو عام أصدره الرئيس الباكستاني برويز مشرف وفور عودتها بدأت التحضير لخوض الانتخابات العامة الا أنها اغتيلت في عملية انتحارية في ٢٧/كانون الاول ٢٠٠٧ في مدينة روالبندي أثناء قيامها بحملة انتخابية . ستار جبار علاي، باكستان دراسة في نشأة..، ص٨٦؛ خالد بو بكر، بي نظير بوتو ضحية الاقدار أدق الاسرار السياسية والشخصية للمرأة الحديدية في باكستان، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة ،٢٠٠٥؛ كروستوفر بيل وارد، اغتيال بوتو من المسؤول قصة الاغتيال الحقيقية، مركز دافنشي، ط١، د.ت، د. م.

108- Lawrence Ziring, Op. Cit., P.191.
109- Ibid., P.191.
110- Ibid., P.191.

١١١- السياسة ، الكويت ، ١٩٨٦/١/٢، العدد ٣٩٢٦.
١١٢- الوطن ،الكويت ، ١٩٨٦/١/٢٤، العدد ٣٩٢٦.
١١٣- العراق، بغداد ٣ /١٩٨٦/٢، العدد ٣٠٤٦.
١١٤- بنازير بوتو ، سيرة ذاتية ، أبنة القدر ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ،ط١، ٢٠١١ ، ص٤٥١.
١١٥- القبس ، الكويت ،١٩٨٦/٤/١٢، ٥٠٠٠ .
١١٦- القبس ، الكويت ، ١٩٨٦/٤/١٢، ٥٠٠٠
١١٧- القبس ، ١٩٨٦/٤/١٢، ٥٠٠٠ .
١١٨- الجمهورية ، بغداد ،١٥/ ١٩٨٦/٤، العدد ٦٠٦٤.
١١٩- الجمهورية ، ١٥/ ١٩٨٦/٤، العدد ٦٠٦٤.
١٢٠- بنازير بوتو ، المصدر السابق، ص١٢٠.
١٢١- الجمهورية ، ١٩٨٦/٤/٢٠، العدد ٦٠٦٩ .
١٢٢- الجمهورية ، ١٩٨٦/٤/٢٠، العدد ٦٠٦٩.
١٢٣- السياسة ، ١٩٨٦/٥/٥، العدد ١٣٧٥ .
١٢٤- السياسة ، ١٩٨٦/٥/٥، العدد ١٣٧٥ .
١٢٥- السياسة ، ١٩٨٦/٥/٥، العدد ١٣٧٥.
١٢٦- الجمهورية ، ١٩٨٦ /٦/١٦، العدد ٦١٠٩.
١٢٧- الوطن ، ١٩٨٦/٧/١، العدد ٤٠٨٣.
١٢٨- القبس ، ١٩٨٦/٧/٥، العدد ٥٠٩١.
١٢٩- القبس ، ١٩٨٦/٧/٥، العدد ٥٠٩١.
١٣٠- الانباء ، الكويت ، ١٩٨٦/٧/٧،العدد ٣٧٨٦.
١٣١- الجمهورية ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٨٧، العدد ٦٣٥١
١٣٢- الجمهورية ، ٩شباط١٩٨٧، العدد ٦٣٦١.
١٣٣- الجمهورية ، ٣٠كانون الثاني ١٩٨٧، العدد ٦٣٥١.

١٣٤- الجمهورية ، ٩/شباط ١٩٨٧، ٦٣٦١.
١٣٥ – الجمهورية ، ١٦/شباط /١٩٨٧، العدد.
١٣٦- الثورة ، بغداد ، ٥آذار ١٩٨٧، العدد٦١٧٢ .
١٣٧- الثورة ، ١٦آذار ١٩٨٧، العدد ٦١٣٨ .
١٣٨-. الثورة ، ١٦آذار ١٩٨٧، العدد ٦١٣٨.
١٣٩-الثورة ٢٩آذار ١٩٨٧ ،العدد ٦١٥١.
١٤٠- القادسية بغداد ، ١٧ حزيران ١٩٨٧
١٤١- الجمهورية ، ١ حزيران ١٩٨٧العدد٥٢٣١ .
١٤٢- الثورة ، ٥ حزيران ١٩٨٧ ،العدد ٢٦١٩ .
١٤٣-الجمهورية ، ٨ حزيران ١٩٨٧ العدد٦٤٧٩.
١٤٤-الثورة ،١٥ حزيران ١٩٨٧ العدد ٦٢٢٩.
١٤٥-القادسية ، ١٦ تموز ١٩٨٧ العدد ٢٢٢٧ .
١٤٦- القادسية ، ٩آب ١٩٨٧ العدد ٢٢٤٩ .
١٤٧- الثورة ، ١١أيلول ١٩٨٧، العدد٦٣١٧ .
١٤٨- الثورة ،١٧ أيلول ١٩٨٧، العدد ٦٣٦٣ .
١٤٩- الثورة ، ٢٠ أيلول ١٩٨٧، العدد ٦٣٢٦ .
١٥٠- الثورة ، ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٧، العدد٦٣٨٤.
١٥١- الجزيرة ، الرياض ،٤شباط ، ١٩٨٨، العدد٥٦٠٧.
١٥٢- الجزيرة ، ٨ شباط ١٩٨٨، العدد٥٦١١.
١٥٣- الجزيرة ، ١٢آذار ١٩٨٨، العدد٥٦٧٥.
١٥٤- الجزيرة ، ٢آيار ١٩٨٨، العدد٥٧١٥.
١٥٥- الجزيرة ، ١٠ أيار ١٩٨٨، العدد٥٧٠٣.
١٥٦- الجزيرة ، ٣١ أيار١٩٨٨، العدد ٥٧٢٤ .
١٥٧- الجزيرة ، ١٠ حزيران ١٩٨٨ ،٥٧٥٢.
١٥٨- الجزيرة ، ١٥حزيران ١٩٨٨ العدد ٥٧٢٩.
١٥٩- الجزيرة ، ١٥حزيران ١٩٨٨العدد ٥٧٢٩.

160- Ashok Kapur, Op. Cit., P. 143.
161- Aqil Shah, OP. Cit., P. 163.
162- Ibid., P. 163.

١٦٣- الجزيرة، ١٨آب ١٩٨٨ العدد ٥٨٠٣.